(5)

أزمة العراق...

غيابُ إرادة الحّل

❖

ضيف المُلتقى

دولة الدكتور إبراهيم الجعفري

❖

■ آذار 2013م ■

التقديم

ضيف ملتقى الثلاثاء الشهريّ في الخامس من آذار 2013 م دولة الدكتور السيّد الجعفري، وتحدّث الدكتور إبراهيم بحر العلوم في افتتاح الأمسية مُرحّباً بالضّيف:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِن أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلاحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِى إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: 88]

السلام عليكم أيّها السادة والسيدات، دولة الدكتور السيد الجعفري، أصحاب السماحة، أصحاب المعالي والسيادة، الأساتذة الأفاضل، الأخوات والإخوة من المثقّفين والأكاديميّين والإعلاميّن,

أرحّب بكم أجمل ترحيبٍ في ملتقاكم الثلاثاء الشهريّ، فلهذه الملتقيات نكهةٌ مميزةٌ حيث الحوار الهادف والموضوعيّ الذي يُفترض أن يسود الأجواء، والذي يتناول أساساً الكليّات من دون الغوص في الجزئيّات.

مؤشّرات إيجابيّة

وهذه التجربة على الرغم من فُتوَّتها تمتلك مؤشّراتٍ مشجعةً باعتبارين:

الأول: إنّ هذه النخب العراقيّة ذاتُ مسؤوليّةٍ عالية، لذلك فنمط الحوار وسياقاته وضوابطه ضمن الرؤى المنهجية، وهذا ما يستحقّ الثناء والشكر.

ومن جهةٍ ثانية: إنّ الضيوف الأفاضل الذين تفضّلوا علينا بالمشاركة في هذا الملتقى ليُطارحوا الأفكار والهموم معكم، اتَّسموا ويتَّسمون بسَعةٍ ورحابة صدر.

لذلك أعتبر هذين المؤشّرين إيجابيَّين، ومن ثمَّ نطمح ونتطلّع إلى ديمومة مثل هذه الملتقيات وتطويرها بالشكل الذي يستوعب هذه النُّخب ويوسّع القاعدة ويوسّع الحوار المطلوب، ولا سيّما ونحن نعيش في العراق أزماتٍ سياسيةً ونتمنّى أن تكون الأزمةُ الراهنةُ الأزمةَ الأخيرة، ولكن ما زال الوضع بحاجةٍ إلى مثل هذه المنتدَيات والملتقَيات.

لقاؤنا اليوم مع شخصيةٍ وطنيةٍ بارزة لها بصماتٌ على المشهد السياسي قبل وبعد التغيير، رئيس التحالف الوطني، ورئيس تيار الإصلاح الوطني، ورئيس الوزراء السابق، الدكتور السيّد إبراهيم الجعفري.

وعلى الرغم من قناعتي أنّني لست بحاجةٍ إلى التعريف بهذه الشخصية، والمعرَّف لا يُعرَّف، ولكن وجدت أنّ هناك علاقةً امتدّت من المنافي إلى الوطن من بعيدٍ وقريبٍ من هذه الشخصيّة ذات الجوانب المتعددة، فأجد لِزامًا أن أتحدث ولو لدقائقَ معدودةٍ بعيدًا عن العمق الإخوانيّ الذي يربط الجانبين.

الجعفري وحزام النار

السيد الجعفري ابن التجربة الإسلاميّة التي انطلقت على يد السعيد الشهيد السيد الصدر رحِمه الله في نهاية الخمسينات، فعاش شبابه في

ساحاتها في كربلاء والموصل وبغداد، وحمل التجربة إلى المنافي في بداية الثمانينات لتكبر وتتّسع جهاداً وأفقاً ضد الاستبداد والدكتاتوريّة.

واتّسعت هذه الدائرةُ السياسيّة الإعلاميّة أيضاً في أوروبا وتحديداً في لندن حيث جمعته وإخوةً قياديّين في المعارضة العراقية، جمعتهم محنة الوطن ومعاناة الشعب. وعادوا إلى الوطن وهم يحلمون بتأسيس الدولة العراقيّة الجديدة. إذاً دعوني أُطلق مُصطلح "الآباء المؤسّسون" على هذه التجربة.

تمتّع ضيفنا المبجّل بحركةٍ فكريةٍ وثقافيةٍ أنتجت خطاباً تمكّن فيه من مُزاوجة ثوابت المعتقد الديني مع ثوابت الانتماء الوطني، ما وفّر له مساحةً مشتركةً للعمل مع الآخرين على الساحة الوطنيّة وفي الخارج، وانعكست هذه الثنائية، فكانت ثقافةً وسلوكاً وأداء. وكذلك امتازت حركته بمرونةٍ من دون الإخلال بالجذور والموازنة، فرفع راية الإصلاح. ومنْ عليه أن يُطالع التجربة السياسيّة والفكريّة، فلا بدّ أن يرتديَ حزام النّار، ولعلّ البعض يتساءل ما هذا الحزام؟ "حزام النار" هو كتابٌ أُلِّف قبل ثلاثة أعوام، كتبه الأخ علي السعدي، وكتب عن تجربة السيد الجعفري الثقافيّة والسياسيّة.

أمّا على صعيد الإنجاز، فلا أريدُ استحضار الماضي، ولكن أريد استنطاقَ الحاضر القريب، فما زال الكثير منّا يستذكر الحكومة الانتقاليّة بحلوها ومرّها، فنجح في تثبيت الدستور وتحجيم المحاصصة وتحجيم الفساد، في وقتٍ واجه العراق أتون الإرهاب وتجلّى بأبشع صوره في تفجير قبّة الإمامين العسكريّين عليهما السلام.

الخلاف والاختلاف الذي حدث لم يعرقل حركة السيد الجعفري السياسية، فاستمر داعماً لوحدة الائتلاف، وأصبح القاسم المشترك لتحالفه، وعمل طوال المدّة لوحدة التحالف وتماسكه، وكذلك دفع باتّجاه إيجاد المساحة مع الشركاء، وحاول تذليل العقبات في الأزمات التي حلّت بنا، وكان له دورٌ في الأزمة الراهنة، لذلك يبقى الحديث في الأزمة السياسيّة

وآفاقِ الحلّ يحتاج إلى التنظير، بل يتعدّاه إلى الاختبار والغوص داخل المشكلة.

نحن اليوم مع السيد الجعفري لنبحث معه ويبحث معنا، ما أزمة العراق؟

القسم الأوّل

المحاضرة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قال الله تبارك وتعالى في محكم كتابه:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة الأنفال: 25

ينبغي ألا نقف متفرّجين أمام الأزمة.

الذي يحدّق في سماء التاريخ، يجد الأزمات التي اشتعلت في هذا البلد أو ذاك، ربما بدأت ببساطة، ولكن سرعان ما امتدّت وسبّبت خسائر فادحة، وربما عبرت من بلدٍ إلى بلدٍ آخر، ولربّما من قارةٍ إلى قارةٍ أخرى.

الأزمة التي اندلعت في ألمانيا عام 1618 م - 1648 م، التي سُمّيت بحرب الثلاثين عاماً؛ كانت ألمانيّة المنشأ، مسيحيّة الأطراف بين البروتستانت والكاثوليك؛ ولكنّها امتدت إلى الدول الإسكندنافيّة وتأقلمت؛ وكذلك الحروب العالمية الأولى والثانية بدأت بأسبابٍ واهيةٍ محدودةٍ وسرعان ما اشتد أُوراها واتسعت إلى مناطق أخرى، وتسبّبت بـخسارة حوالي 20 مليون ضحيةٍ في الحرب الأولى و60 مليون ضحيةٍ في الحرب الثانية.

كذلك ينبغي لا يقف أحدٌ متفرّجاً على الأزمة، ويعتقد أنّه في منجًى منها إذا ما وصلت إلى محطّاتها الأخيرة لا سمح الله.

❖ الأزمة مرحلةٌ بين المشكلة والكارثة

أرى لزاماً عليّ ولو بشكلٍ سريعٍ أن أحدّد ماذا أقصد بالأزمة. أعتقد أنّ الأزمة هي المرحلة الوسطيّة ما بين المشكلة والكارثة، المشاكل موجودةٌ في كلّ الأحزاب والتجمُّعات والقوائم، وفي كلّ أجهزة الدولة. ولا أستطيع أن أتصوّر إنسانًا، فردًا كان أو مجموعة، من دون مشاكل. ولذلك هو في حراكٍ كيف ينتقل من ضفّة المشكلة السبب إلى ضفّة الحلّ.

لقد عبرنا من وجود مشاكل بسيطةٍ لا تتسبّب بشلل مؤسسةٍ ما، إلى شيءٍ جديدٍ يعرقل حركة المؤسّسة ويحوّل تلك المشاكل بالتراكم أو بالنوعية إلى شللٍ لمؤسسةٍ ما.

❖ الأزمة بدأت في نيسان 2012

أمّا إذا تحوّلت هذه الأزمة من مؤسسةٍ واحدةٍ من مؤسسات الدولة التنفيذيّة أو التشريعيّة أو القضائيّة، وعمّت كلّ السلطات، فعندئذٍ تؤول الأزمة إلى كارثةٍ ويسقط النظام مهما كان.

توالي المشاكل منذ عام السقوط 2003 إلى عام 2012 كان متوقّعًا، وكان الجميع ينبرون لحلّ هذه المشاكل. غير أنّه وما إن دخلنا عام 2012، وتحديدًا في الشهر الرابع، إلّا وبدأت المشاكل تأخذ منحى جديدًا، بدأت تشارف حجم الأزمة، وتعبّر عن نفسها أنّها أزمة، حيث التقى مجموعةٌ من الإخوة الفرقاء السياسيين، خمسة رموزٍ ليسوا سرًا على أحد، وبدأوا يفكّرون بمسألة الاستجواب وسحب الثقة، ومن يعرف هؤلاء الإخوة في الشهر الرابع عام 2012، ويعرف حجمهم البرلماني وإسقاطاتهم الاجتماعية، يشعر أننا لسنا مبالغين بأننا على مشارف أزمة. معهم رموزٌ مع شخصيّاتهم في الحكومة مع الإخوة أعضاء البرلمان في مجلس النواب، مع ذلك، كنّا نستشرف أن البلد سيمرّ بأزمة، صحيحٌ أنّنا ما تجاوبنا مع لقاء إربيل، وبرّرنا عدم التجاوب

على الرغم من رسالةٍ وصلتني منهم عن طريق الأخ رئيس البرلمان، مفادها أنّهم اتخذوا قرارًا بالاستجواب وسحب الثقة، والقرار الثاني باختيار البديل، واعتذرت أن أكون بديلًا، وتحدّثت بصريح العبارة وأبرزت أربع ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أنا لست ممّن يخطط لقطع الطريق على أحدٍ مهما كانت المسافة بيني وبينه، ومهما كانت طبيعة الاختلاف بيني وبينه، وما اتّخذته من موقفٍ في رئاسة الجمهورية مع الأخ الدكتور إياد علّاوي شاهدٌ على ذلك، على الرغم من المسافة التي بيني وبينه، التي لا تُقارن بالمسافة بيني وبين الأخ المالكي، ومع ذلك كنت مدافعًا عن بعض خطوات الحكومة، وظهيرًا بظهر الغيب لو لم يكشف الأخ روز شاويس موقفي مرَّة للأخ مسعود، دفاعًا عن حكومة الأخ علّاوي، عن الحكومة المؤقّتة وعن شخص إياد علّاوي، أنا لست ممّن يقطع الطريق على أحد.

الملاحظة الثانية: لا تزال ذاكرتي تستحضر ما حصل معي في عام 2006، وليس من أخلاقي أن أرفض شيئًا يحصل معي وأقبل أن يحصل مع الآخرين، ولن أتقبّل أن يحصل شيءٌ مع الأخ المالكي أو أيّ رئيس وزراءٍ يأتي إلى العراق، لن أفعلها.

الملاحظةُ الثالثة: أعتقد أنّنا نعيش زمن التحولات السريعة، وفي كلّ جلسةٍ نجد اتفاقاتٍ ومقرّرات، وتعقبها جلساتٌ أخرى بباقةٍ جديدةٍ من المقرّرات والاتّفاقات، هذه ستتعرّض إلى بعض التبدُّل.

الملاحظة الرابعة: أنا حاسمٌ أمري في مثل هذه الحال، لست في معرض التصدي لموقعٍ معيّن.

هذا الحديث في الشهر الرابع نفسه من عام 2012، ومع الأخ أسامة النجيفي في لندن بعدما اتّصل بي الإخوة من هناك وكانوا يلتمسون مجيئي بطائرةٍ خاصّةٍ من لندن إلى كردستان، في المقابل الأخ المالكي طرح حلّ

مجلس النوّاب وتقديم موعد الانتخابات، وكان موقفي أنّني لا أرى من المصلحة حلّ مجلس النواب ولا تقديم الانتخابات.

وفي كلا المقترحَيْن، لم أُدن، وأعتقد أنّ هذا الشيء غير قانوني، لا في سحب الثقة، ولا في تقديم الانتخابات، فالإجراء دستوري، وأنا لم أعتقد به، لذلك ما أدنتُه، ولكن لم أتفاعل معه.

قلت إنّ البلد لا يتحمّل الآن، نحن في بداية الديمقراطيّة نحلّ برلمانًا، ونعجّل في الانتخابات. أعتقد أنّ هذا الشيء ستكون له مردوداتٌ معاكسةٌ تؤثّر على سير العمليّة الديمقراطيّة حاضرًا ومستقبلًا. قلتُ ذلك بضرسٍ قاطع، وهي آراءٌ محترمةٌ سواءً في سحب الثقة، أو حلّ البرلمان.

اليوم، ليس سرًا على أحدٍ أنّ الأزمة بدأت تتراكم عواملها وتتشابك جذورها من مختلف المساحات وتصبُّ في شيءٍ اسمه الأزمة، والأزمة المركَّبة تُدخل فيها القوى السياسيّة المختلفة المشاكل التي حصلت بين إقليم كردستان والحكومة الاتحاديّة وملفّات القضاء وما أفرزت بعض المظالم على بعض المواطنين، والتنافس الموجود بين القوى السياسيّة وقرب موسم الانتخابات، فكلّ هذه العوامل، إذافةً إلى التدخّل الإقليميّ بين عربيٍّ وغير عربيٍّ، زادت من شدّة الأزمة، شئنا أم أبينا.

وعندما نظرنا إلى الأزمة وجدنا أنّها في بعض الجوانب أزمةٌ مع إقليم كردستان، وفي بعض جوانب أزمةٌ مع الإخوة في العراقيّة، وفي بعض جوانب أزمةٌ مع الحوض الإقليميّ مع تركيا، مع بعض دول الخليج، وهكذا تتفاقم الأزمة كلّما مضينا بالوقت.

❖ تظاهرات الأنبار بين المشروعيّة والاختراق

والذي بدا على السطح عند إخواننا وأهلنا في الأنبار، كان على شكل تظاهرات، وهذه التظاهرات فيها مادّةٌ بشريّة، شعبٌ لم يكن مستوردًا من

خارج الحدود، ومطالبه ليست مكذوبة، يطالب بعدالةٍ في القضاء، ومعالجة مشاكله والرواتب والتقاعد، لذلك فالردّ الطبيعيّ لأيّ دولةٍ من دول العالم تنتمي إلى النادي الديمقراطيّ يكون ردًا ديمقراطيًا على ظاهرةٍ ديمقراطية. وهذا الشيء الصحيح، والتظاهرة لقاءٌ جماهيريٌّ غير موسميٍّ مواصلةً مع الظواهر الموسميّة في الانتخابات، الجماهير التي تترى على صناديق الانتخابات، تنتخب مجاميع أعضاء مجلس المحافظات وأعضاء البرلمان وما شاكل ذلك، الأنظمة الرئاسيّة تختار رئيسًا بوصفه مظهرًا من مظاهر الرأي العام.

التظاهرات في كلّ مكانٍ أيضًا هي الأخرى مظهرٌ من مظاهر الرأي العام، مظهرٌ لتقويم الخطأ ولتذكيره بالشيء المنسيّ، والمطالبة بالحقوق لمن يشعر أنّ حقوقه مهضومة، فالموقف المبدئيّ من كلّ تظاهرةٍ في بلدٍ يريد لنفسه أن يكون ديمقراطيًّا هو احترام الرأي العام، والاستجابة له ودراسة هذه المطالب دراسةً متأنيّةً وجادّةً ومتخصّصة، وعقد العزم على الاستجابة لهذه المطالب.

غير أنّه ليس خافيًا عليكم أنّ هذه التظاهرات على الرغم من محتواها الإنساني ومطالبها المشروعة، تخلّلتها شعاراتٌ يصحّ أن نعبّر عنها أنّها اخترقتها، لماذا نجعل التظاهرات كتظاهرةٍ طاهرةٍ نزيهة، إنسانيّة، وطنيّة، تعبّر عن كمٍّ بشري، ولست مبالغًا حين أقول، تتجاوز في التعبير بعض مطالبها محافظة الأنبار إلى محافظاتٍ أخرى، لذلك الأصل فيها النزاهة والمشروعيّة، تُخْتَرَق؟ لقد اختُرِقَت، ولا نحتاج مجهرًا حتّى نرى ظواهر الاختراق فهي واضحة الإشارات التي طُرحت خصوصًا في بدايتها عندما وجّه ثاني شخصيةٍ من المطلوبين من النّظام عزّت الدوري خطابًا متلفزًا، كان صريحًا وواضحًا؛ عندما طُرحت بعض الشعارات الطائفيّة المقيتة التي أثبت شعبنا أنّه بريءٌ منها وأنّه لم يتعاطَ معها أبدًا؛ ووجِّهت شعاراتٌ بعيدةٌ عن الفهم السياسيّ الصحيح لمُكوّن الدولة، إنه تعبيرٌ عن إلغاء الدستور والحكومة والبرلمان واقتران ذلك

الجوّ - جوّ التظاهر- مع القصف الذي حصل في منطقة السيد محمد ومناطق أخرى. وفي نفس الوقت، التفجيرات التي حصلت حول الذين يؤدّون الشعائر، الذين كانوا يأمُّون المدن المقدَّسة، تجعلنا في حالةٍ نقول إنّ التظاهرات مُختَرقة، ولا نقول إنّ التظاهرات لا سمح الله منحرفةٌ أو سيئة. فنحن أمام تظاهراتٍ في عُمقها العراقيّ ومظهرها العراقيّ، يجب أن نفرِّق بين مطالب المواطنين وبين ظاهرة الاختراق.

❖ إدارة التظاهرات وتوظيفها

أيضًا ليس سرًا أنّ هناك خلف الحدود من يعمل على إدارة وتوظيف التظاهرة، بدليل تحقيق مآربه، من الضروري معرفة عموم المواطنين بهذه الأصابع التي تدير من الخارج. كانت تأتي أرقامٌ لمن يده في الأجهزة التنفيذيّة، ويؤكّد أنّ هناك اجتماعٌ يُعقد في الخارج. ولعلّ قيادة العمق تختلف عن قيادة الواجهة، فقيادة العمق في الخارج تؤقّت وتموّل وتدفع باتجاهٍ معيّن، والقيادات الميدانيّة - وهي مقسّمةٌ أيضًا إلى أربع جهات - تحاول أن تعمل بشكلٍ أو بآخر، ولا تخرج عن القيادة في الخارج.

علينا تطويع الجغرافيا والتاريخ لصالح العلاقة بين العراق مع تركيا؛ ما دمت قد أشرت إلى دول حوض الجوار الجغرافي، نحن سعداء بتحسين العلاقات مع تركيا كدولةٍ جارة، ونريد أن نتّخذ منها حليفًا استراتيجيًا دون المساس بسيادتنا والتدخّل بشأننا مع الإخوة في إقليم كردستان. لقد حُمِّلت مرّةً رسالةً شفويّةً إلى كلٍّ من الأخ گول وإلى أردوغان وداود أوغلو، حملت إليهم رسالة، بالحديث الذي دار بيني وبين الأخ مسعود البرزاني، من تمنّيات هذه الحركة الكردية عمومًا لتركيا ولدور تركيا سواءً في العلاقات التركيّة العراقيّة، أم الشأن التركيّ في المنطقة، كانت رسالةً أخويةً وطيبة، فحملتها إليهم بكلّ صراحةٍ في معرض حديثٍ كنت أتحدّث معهم، فقلت لهم بالضمن، هذا وضعنا الجديد وهذا ما سمعته من الأخ مسعود البرزاني.

إنّ توظيف هذه العلاقة عن قصدٍ أو غير قصد بما يقع في توتير العلاقة بين الإقليم والحكومة الاتّحادية، هكذا عبرنا من أفق العلاقة الطيّبة والبنّاءة والجيّدة، إلى حالةٍ تبعث رسالةً سلبيّةً غير صحيحة، هذا من جانب، وكذلك من مسألة تبنّي الإخوة الأتراك والحكومة التركيّة للتعامل مع القوى السياسيّة العراقيّة المختلفة، شيءٌ حَسَن، وأذكر جيدًا أنّني أوصيت بضرورة مدّ الجسور بين القوى السياسيّة بشكلٍ متكافئٍ مع الجميع، وعدم حصرها بقوميّةٍ معيّنةٍ وبمذهبٍ معيّن، وجعلها علاقاتٍ لا تختنق بقوميّةٍ ولا بطائفة، إنّما تنفتح على الجميع، هذا ما نريده، وساهمتُ منذ عام 2004 ببناء علاقاتٍ استراتيجيةٍ رصينةٍ بين الشعبين التركيّ والعراقيّ وليس على أساس حكومتين، العلاقة التي تقوم على حكومتين تنتهي بمدّة الحكومة، أردت أن تقوم علاقةٌ بيننا وبين تركيا كدولتين، تقوم على استراتيجيةٍ ثابتةٍ وعندئذٍ لابدّ أن تقوم على خصوصيات الشعب التركيّ وخصوصيات الشعب العراقيّ ومراعاة حقيقة التاريخ وحقيقة الجغرافيا والمصادر الحيوية بين تركيا وبين العراق.

أنا أدرك أنّ الموقف الذي حصل - أنا سعيدٌ بشقّه الإيجابيّ - بين تركيا وبين كردستان، ولكن تعلمون جيدًا أنّ موقف الإخوة الأتراك كان إلى الأمس القريب سلبيًا من الإخوة الكرد، وتعلمون جيدًا أنّ تركيا لم تستجب أو تتفاعل مع الحكومات الأخرى في قوى التحالف في ما يُسمّى بحرب الخليج الثالثة، هذا أثار نقمة البنتاغون، ولذلك خاصمت العسكريّة الأمريكيّة العسكريةَ التركيّة، وصبّت عليها جام غضبها.

لذلك تنفّست الحكومة التركية واستفادت من هذه المأساة وتخلّصت من هيمنة العسكرة التركيّة على الحكومة التركية، وإلّا كانت إلى الأمس القريب العسكرة التركية هي السلطة الأولى والمهيمنة؛ لذلك اضطّرت الحكومة أن تولّي وجهها صوب الاتحاد الأوربي لتحقيق أهدافٍ استراتيجية، كان في مقدّمة هذه الأهداف التخلّص من العسكرة التركية، هذه الحقيقة، هذا كان

الخوف، وكانت أسباب عدم استجابة العسكريّة التركيّة لقوات التحالف الأجنبي وعدم تحركها في حرب الخليج الثالثة ضدّ صدّام حسين، واضحة: الخشية من أكراد العراق، والخشية من إقليم كردستان، والخشية من الفيدرالية التي قد تنتقل من شمال العراق إلى جنوب تركيا، هذه حقيقةٌ تاريخية.

نحن نريد علاقةً مع أصدقائنا، وحتّى مع أعدائنا، مبنيةً على فهمٍ استراتيجيٍّ راسخٍ بعيدًا عن الصفقات وبعيدًا عن الأمور المحكومة أمنيًّا، ولكن لنكون على وضوح، تركيا شئنا أم أبينا لن نأتِ بها بقرار، وحدودها على حدودنا شمالنا، ليس لنا أن نغيّر الجغرافيا، وليس لنا إلّا أن نطوّع الحالة المجتمعيّة والسياسيّة للثوابت والحقائق الجغرافيّة مثلما فعلت إيران في شرق العراق والسعودية في غربه، هذه حقائق لا نستطيع تغييرها، وليس لنا إلّا أن نقيم علاقة جارٍ وعلاقة حسن جوارٍ جيدة، مع ذلك أنا أقرأ عناصر السياسة التركيّة ومصالح السياسة التركيّة بيننا وبينهم وغير ذلك... هذه الأزمة قابلةٌ للحلّ، وليست عسيرة.

❖ الأزمة الراهنة ليست عصيّةً على أحد

أعود معكم إلى أزمتنا في العراق، وفي آخر مكالمةٍ هاتفيّةٍ بيني وبين الأخ رئيس الجمهورية جلال الطالباني - عافاه الله - قبل النوبة التي ألمّت به، بأربعة أو خمسة أيّام، ناشدني أن أبدأ حراكي بفصله الجديد، وقلت له هذه العبارة: أنا لا أجد أزمةً عصيّةً على الحلّ، ولكن أجد أنّ الأطراف المعنيّة ليست جادّةً في الحلّ، لا تنظروا إلى حجم الأزمة، بل انظروا إلى حجم الإرادات وما إذا كانت جادّةً أو غير جادّةٍ في حلّ هذه الأزمة، أنا أعتقد أنّ الأطراف المعنيّة ليست جادّةً في الحل، ولو أردنا أن نفكّكها، لقد أمضينا مدّةً طويلةً من الزمن سويّةً في الحكومة، وفي البرلمان، وقبل هذا وذاك نوجد على الأرض معًا، وعبرنا منذ مرحلة المعارضة إلى الحكم معًا، خصوصًا التحالف الثنائيّ بين المكوّنات الحاليّة والمكوّنات الكردستانية.

لم يكن هذا التحالف على أساسٍ طائفيٍّ أو عنصريّ، إنّما كانت ساحات المهجر عمومًا وساحة بريطانيا خاصةً وساحة لندن بشكلٍ أخصّ مفتوحةً لكلّ الأطراف العراقيّة، وتعرفون أنّ فرصة التعامل مع رموز إخواننا وأعزّائنا أبناء السنّة لم تكن متاحةً لهم بالشكل الذي أُتيحت للأكراد وللعرب الشيعة، لذلك غاب أو غُيّب عناصر المعارضة من الإخوة السنّة وكنت أقصدهم في ليدز وفي مانشستر وفي لندن، والكثير كانوا يعتذرون من الظهور على المسرح كمعارضةٍ لأسبابٍ معيّنة، لذلك أصبح لدينا اختلالٌ في التوازن بين الرمزيّة المتصديّة والمجتمعيّة العراقية التي بمجموعها تشكّل الشعب العراقي، أصبح هناك غيابٌ أو تغييبٌ للرمزيّة السنيّة العراقيّة.

ومن هنا عندما جئت إلى العراق لم يجد التحالفان الشيعيّ الكرديّ - ويؤسفني أن أستخدم هذه التعابير، وأرجو أن تكون مؤقّتةً وإن شاء الله يأتي ذلك اليوم ونتحدث بالوطنية العراقية - ودعونا نتكلّم بمنطق الواقع، لم يجد الطرفان الشيعي والكردي غضاضةً في العمل معًا من أجل إحضار الطرف السني العربي الذي غيّبه صدّام حسين، من هنا أصبح إصرارنا على ضرورة أن يكون مجلس الحكم يتّسع لكلّ الإخوان، وللأسف الشديد في مجلس الحكم نفسه تُزرع بذرة (إنت سنّي لو شيعي؟) ولأول مرّةٍ نسمع هذه التعابير كسياسيّين، لم نسمعها في الخارج، لكننا نسمعها في مجلس الحكم (أنت سنّي أم شيعي؟)، وتبيّنَ أنّ هناك مشروعًا يُراد له أن يتعمّم أو يعبّأ الناس على هذه الخلفية السيّئة.

رفضنا هذا الأمر، وكانت تتعالى بعض الصيحات من مختَلف الاتجاهات، وما زال صدى صوت الأخ الدكتور عدنان الباججي يتردّد في ذاكرتي، عندما صرخ وقال أنا لا أعرف هكذا تقسيم، وليس هو فقط، بل مجموعةٌ كبيرةٌ من أعضاء مجلس الحكم كانوا يرفضون هذه الحالة، ولم يقبلوا. الآن أصبحت هذه الحالة أمرًا واقعًا، ونستعين بالله تبارك وتعالى على تجاوزها.

الديمقراطية التوافقية أصبحت عرفًا، شئنا أم أبينا، ديمقراطية (أرنت ليبهارت) التوافقيّة أو التكامليّة أصبحت الآن عرفًا في أجوائنا، أفرزتنا أغراضًا استثنائيةً، بعد الحرب العالمية الثانية وأوروبا تعرّضت لما تعرّضت له، وهي لا تنسجم مع وضعنا، ولكن على كلّ حال شئنا أم أبينا نحن أمام ديمقراطيةٍ توافقية، سواءً قبلنا بها أم لم نقبل. صحيحٌ أنّ عليها ملاحظاتٌ كثيرة، ومشاكل كثيرة، لكنها حقّقت شيئًا اسمه التوازن، وعبرت بنا عقدًا من الزمن.

نحن الآن أمام تراكم المشاكل الموجودة، بعضها بمنشأٍ قضائيّ، وبعضها بمنشأٍ سياسيّ، وبعضها بمنشأٍ تنفيذيّ، وبعضها بمنشأٍ تشريعيّ، وبعضها بدفعٍ خارجيٍّ على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي. وتتظافر هذه الجهود والعناصر من أجل أن تتفاقم المشكلة، وتتفاقم الأزمة كلّما تقدمنا إلى الأمام.

السؤال هنا، هل نبقى نراوح بالأزمة ونُنظّر لها ونكون من حيث نقصد أو لا نقصد جزءًا منها؟ يجب أن أفكّر بالحلّ، ما هو الحلّ؟ عادةً عندما يتعرّض البلد إلى أزمةٍ يستنفر قواه الخيّرة تنظيرًا وتطبيقًا.

❖ عقل التجربة والثقافة

فاتني أن أشير في بداية الحديث ووقوفي أمامكم أنّني أُقدّر عالي التقدير الجهود التي تُنجب مثل هذا اللقاء الذي يرمز إلى عُصارة فكرٍ وتنظيرٍ وعصارة عملٍ، أنا أعتقد أنّ الذين يتمتّعون بكفاءة التنظير وكفاءة التطبيق أهلٌ أن يخططوا لمستقبل العراق ويبنوا العراق، هذا العراق الجديد؛ دول العالم التي سبقتنا في مضمار الديمقراطية ما اختنقت دوائرهم على الانفتاح على أصحاب الكفاءات والقابليات، لأنّنا لسنا أمام ترفٍ ثقافيّ، نحن أمام بناء بلد، وبناء البلد بطبيعته يتطلّب أن نستفيد من أصحاب الخبرات.

أنا أتذكر عام 2003 وبصدد تشكيل الحكومة الأولى كنّا حائرين: من لديه سابقةٌ في المهام كأن يكون ولو وكيل وزير؟ أمّا أن يكون وزيرًا فلا

يوجد. الآن، الحمد لله، تتوالى التجربة في العراق رغم مرور عشر سنوات وسلسلة حكوماتٍ تشكّلت وتمّ الانتقال بطريقةٍ سلميةٍ من حكومةٍ إلى حكومةٍ أخرى، الآن نحن أمام عددٍ ليس قليلًا من وزراء ووزراء سابقين، وأعضاء برلمان، وأعضاء برلمان سابقين، محافظين، ومحافظين سابقين، وفرصنا بالاختيار لم تكن بالشكل الذي كانت عليه سابقًا، فنحن الآن أمام خياراتٍ متعدّدةٍ وهذه لن تتأتّى من خلال الأكاديمية - مع عظمة الأكاديميين - من وجهة نظري، حتى الأكاديميين، أنا كثيرًا ما أستعرض حينما أستمع إلى أكاديميّ كأنّما أقرأ كتابًا، أستعرض بالحديث أكثر من المجرّب الأكاديميّ قبل أن يكون أكاديميًا مجرّبًا، الأكاديميّ عندما يقف في المنصة في الجامعة ويتحدث من موقع التجربة، أعتقد أنه يُثري المتلقّين إثراءً متميزًا لأنّ عقل التجربة يختلف عن العقل الثقافي، (كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام: العقل عقلان: عقل الطبع وعقل التجربة). لأنّ التجربة التي يتحدّث عنها المجرّب من صنّاع الواقع السياسيّ، ومن صنّاع الأجهزة الحكومية، بالتأكيد عندما يتحدّث ويمزج بين التنظير والتطبيق يخرج بنتائجَ أحسن.

❖ أين سترسي الأزمة بالعراق؟

إذا مشينا مع الأزمة إلى أين سَتَرْسي بالعراق؟ إنّ إقامة أقاليم، وولادة الإقليم في منطقة الأنبار وحواليها مشروعٌ من الناحية القانونيّة، ولكن أعتقد أنّ خلفيّة المطلب فيها شيءٌ من الارتجال، ولا أقول أقسى من ذلك، لأنّنا بالأمس القريب كنّا نسمع الحناجر تهتف أنّ الفدرالية مرفوضةٌ والأقاليم مرفوضة، وأنّ هذا سيعرّض العراق إلى التقسيم وغير ذلك. هذا المطلب ليس فعلًا ومبادرةً بمقدار ما هو ردّة فعل.

ثمُّ هل سينتهي الأمر إلى مجرّد إقامة إقليم؟ هذا حقٌّ مكفولٌ بالدستور، مثلما يجوز للإخوة في كردستان أن يقيموا إقليمًا يجوز ذلك لغيرهم، هذا حقٌّ طبيعيٌّ لا ينكره أحد.

إنّه مسار، والمقدّمات التي مضى بها الإخوة الكرد بتجربتهم تختلف كثيرًا عن هذه، لذلك لا نُنكر هذا الحقّ القانوني، لكن دعونا نحدّد هويّة هذه المطالب، إلى أين ستنتهي؟ هل القضيّة ستغيّر من حقوق المواطنين المشروعة والمهضومة إلى مسألةٍ تتراكم فيها عوامل من هنا وهناك للإسقاط وتصفية الحسابات وإسقاط حكومة؟

نحن نؤمن بمبدأ التغيير الديمقراطي في الحكومات، موسم حكومةٍ تؤدّي دورها لفترةٍ محددة، بعد ذلك تنفتح على موسمٍ جديدٍ بطريقةٍ ديمقراطية، أمّا قطع الطريق فسيفتح لنا بابًا قد لا يفضي بنا إلى ما نتمنّاه. لن أُفسّر الأشياء كما أحبّ وأكره، سأقولها وأنا على يقينٍ أنّها إن شاء الله لن تحصل، هل سينتهي بنا الأمر إلى حربٍ طائفيّةٍ سنيّةٍ - شيعيّة؟

وماذا نقول للناس الذين عاشوا مئات السنين؟ ما من مدينةٍ عراقيةٍ إلا وفيها سنّةٌ وشيعة، وما من قبيلةٍ من قبائل العراق الكبيرة المحترمة إلا وتجد فيها سنّةً وشيعة، وأحيانًا يتزوّج السنيّ شيعيةً أو العكس بطوع إرادتهم.

وصلت الإحصائيّة كما أعطاني إيّاها أحد مراكز الدراسات العراقيّة، مركزٌ وطنيّ، 26,9 في المئة؛ أي أنه من ضمن كلّ أربعة أشخاصٍ ينتمي شخصٌ إلى أبوين أحدهما (الأب) سنيّ والآخر (الأم) شيعي، وهذا صمّام أمانٍ رائع، ماذا نقول لهؤلاء؟ هل نجلس في الصباح ونقول لهم حددوا موقفكم: أنتم مع أبيكم ضدّ أمّكم أم مع أمّكم ضدّ أبيكم، ماهذه الثقافة؟ هذا العراق الذي استطاع أن يقدّم نموذجًا من المفترض أن نرفع رأسنا به ونفخر به ونقول لدول الربيع العربي "تعالوا وتعلّموا منّا كيف نتعامل مع أبناء المذاهب، وكيف نتعامل مع أبناء القوميّات الأخرى، وكيف نتعامل مع أبناء الديانات الأخرى".

❖ من الظلم المقارنة بديمقراطيات الغرب

البرلمان العراقيّ الآن يحتضن كافّة مكوّنات الشعب العراقي شئنا أم

أبينا، ونحن ما زلنا في العام العاشر بعد السقوط، وقد فعلناها في السنة الثالثة أو الرابعة، أذكّركم أنّه من الظلم أن نقارن بين حاضر الديمقراطيّة لدينا وبين حاضر ديمقراطيّات الغرب، قالوا أنّ باراك أوباما أصبح رئيسًا لأميركا. إلّا أنه حتى عام 1968 كان لأسود ممنوعًا من دخول المطعم الذي يدخله الأبيض وركوب السيارة التي يركبها الأبيض، ومن قتل مارتن لوثر كينج عام 1968؟

المرأة نصف المجتمع اليوم، لدينا 82 سيدة في البرلمان، أين هنَّ في أميركا؟ عام 1916 في زمن «وِلسن» أُعطيت المرأة حقّ التصويت لأوّل مرّة، ولم تمارسه إلّا في عام 1924، ولم تكن بريطانيا أفضل من أمريكا ففي عام 1945، منحت هي وألمانيا وفرنسا حقّ التصويت للمرأة، أي بقت أميركا بقرابة نصف قرن، وسويسرا، بلد الديمقراطية، منحتها هذا الحق عام 1977.

نصف المجتمع مشلولٌ ولا يملك حقّ التصويت، ونحن ما زلنا في العقد الأوّل ومررنا بهذه المحطّات جميعًا. لماذا نزهد بها ولماذا لا نرفع رأسنا بها؟

❖ انعدام الثقة بين الأطراف السياسيّة

هل هناك مشاكل؟ أجل، وأنا على يقينٍ بأنّ الأقوياء من الرجال والنساء الذين قطعوا هذا الطريق وآلَوا إلّا أن يمشوا بطريق إقامة الدولة قادرون على تجاوز هذه المشاكل، ويستطيعون تحقيق نتائج باهرةٍ مع برنامج حلٍّ وإعادة أجواء الثقة. قد تتعدّد الأسباب الظاهرية، ولكنّ السبب في العمق واحد، وهو ضعف الثقة، إن لم أقل انعدام الثقة بين الأطراف. عندما يشعر شخصٌ أنه والآخر في حالة ضعف الثقة، معناها أنّ العلاقة انتهت بينهما وأصبحت علاقة انعدام الثقة؛ وصدق أمير المؤمنين حينما قال: إذا احتشم المؤمن أخاه فقد فارقه، فضعف الثقة مع كلّ العلاقات بدون استثناء معناه أنها أصبحت في مهبّ الريح.

يُراد إعادة الثقة بين القوى السياسيّة المختلفة على الصعيد الدينيّ والقومي والمذهبي والسياسيّ وعلى كلّ الصُّعد بدون استثناءٍ كي نحافظ على الإنجاز الوطني الذي حقّقناه ونُجنِّب مغبَّة التي يتحمها البلد من التداعيات التي تضرُّ الحسم.

الانتخابات التي جرت ليست قليلة، الآن وخلال عشر سنين، جرت عدّة انتخابات: مجلس الحكم، والحكومة المؤقّتة، ثمّ الانتقالية، والحكومة الحاليّة، وصار بها تداولٌ سلميٌّ بشكلٍ اعتيادي، والعالم بأجمعه شاهدٌ على ذلك، كان جزءًا من الوضع الإقليميّ يصبُّ في صالحنا وجزءًا آخر لغير صالحنا، فيصبح جزءًا من التأزيم. هناك مشاكل، وهناك أخطاء، وهناك خلافات، كلّ هذا صحيح، ولكنّ المتصدّي سار وقطع محطّاتٍ واستطاع أن يصل إلى ما وصل إليه، أمّا الآن فهناك أزمةٌ لا بدّ من التأثير عليها ولا بدّ من حلّها.

أنا ليس لديّ عقدٌ عاطفيٌّ مع أحد، أنا لديّ عقدٌ دستوريٌّ وعقدٌ قانونيٌّ مع الدستور، لو كان أيّ شخصٍ يتصدّى لرئاسة الوزراء ويأتيه شخصٌ ويسأله ما هو رأيك الآن ونحن نقطع الطريق؟ أقول له شخصيًا الدستور يسمح لك بذلك في مادة طلب الاستجواب والإحالة وسحب الثقة.

❖ الحلّ ليس في تصفية الحسابات

يمكن إدخال متصديّن آخرين إلى المسرح، الأجهزة التنفيذيّة المختلفة لديها أخطاء، وهي أخطاءٌ غير قليلة، بل حتّى القضاء في مراتبه الأدنى لديه أخطاء غير قليلة، أنا أسمع عن بعض الانتهاكات، يمكن أن نختلف على حجمها، ولكنّ الجريمة جريمةٌ سواءً كانت بحجمٍ صغيرٍ أو بحجمٍ كبير، الجريمة جريمةٌ ويجب أن تُفهَم من دون شكّ، ولكن الحلّ لا يكمن في أن نستثمر هذه المناسبة من أجل تصفية حسابات، هذا يستدعي أن نشير إلى

مواطن الخلل ونطالب المسؤولين ونوقفهم ونهتف بالشعارات ونكتب ونظهر على إنّ هذا الخلل لا بدّ له من علاج، هذا موضوعٌ لا أحد يناقش فيه، أنا أتعجّب حين أرى البعض يستهدف تصفية حسابات. الوطنيّة العراقيّة الآن تتصدّع لصالح فلانٍ وفلان.

❖ لماذا لا نرتقي إلى مستوى المسؤوليّة؟

جلست اليوم مع الإخوة في العراقيّة جلسةً مرتجلةً عفويةً من دون سابق إعداد، وجدتهم جالسين سويّةً في بهو البرلمان، فجلست معهم وحدي، مع رئيسهم ورئيس البرلمان وبقية الإخوة، مثلما جلست يوم أمس مع الإخوة الكرد بشكلٍ مفاجئٍ وتلقائيّ، قلت لهم إنّ هناك شيئًا وطنيًا، ولا يوجد شيءٌ له علاقةٌ بفلان قائمةٍ وفلان قائمة، أنتم الآن أمام مسألة الموازنة وهي شأنٌ وطني، عندما تتصدّع وعندما تتأخّر وعندما يصير فيها أبواب ضعفٍ تُعطي انعكاساتها على عموم الناس، والفقراء أكثر الناس، هذه ليست قضيةً كرديةً محضة، وليست شيعيّةً محضة، وليست سنيّةً محضة، فالموازنة للصالح العام، لماذا نؤخّرها إذًا؟ لماذا لا نرتقي إلى مستوى الوطنيّة؟

والأمر سيان مع الإخوة الكرد، ضربت لهم مثال الإخوة في العراقيّة عندما جئت إلى البرلمان قبل حوالي سنتين أو أقلّ ووجدتهم غائبين، من الذي حرّكني لألقَ خطابًا وأترجّاهم أن تعودوا إلى البرلمان؟ بعض أعضاء التحالف الوطنيّ كانوا جالسين في الكراسي المخصّصة للعراقية وسألتهم لماذا جلستم هنا؟ فقالوا إنّ أعضاء لعراقيّة غائبون، فقلت لهم: هذه كراسيهم، إنْ حضروا فهو موقفٌ وإن غابوا فهو موقف، فلماذا تجلسون مكانهم؟ فقاموا واستجابوا لي. ويومَ شرّفني الإخوة الأكراد وطلبوا منّي أن أتحدّث عن حلبجة، لم أشعر أنّ حلبجة مجرّد قضيّةٍ كردية، بل شعرت أنّها قضيّة وُطنيّةٌ والجميع يجب أن يتحدّث عنها، فارتجلت خطابًا وتحدّثت في البرلمان.

❖ الجيل المخضرم الحيّ هو المعوَّل عليه

دعونا نميّز بين الوطنيّة والمواطن والكتلة الوطنيّة. من غير الصحيح أن نختزل هذه الأشياء جميعًا ونمتّد مع المشكلةِ أكثر ما نمتّد مع الحلّ، دعوناندفع البرلمان لاتخاذ قرارٍ بالموافقة على الموازنة، وستّة أو سبعة قراراتٍ حتّى نعيد الثقة بين القوى السياسيّة، والثقة بين المواطنين والقوى السياسيّة.

بدأ الحراك يتّجه إلى الأمام، لماذا الحراكات كلّها متأخّرة؟ أنا أخشى على هذا الجيل إذا - لا سمح الله- لم يُحسن الإمساك بالبلد، وإنجاح التجربة. سوف يأتي يومٌ ليس ببعيد، مَن يقرأ فيه عن جرائم صدام حسين - هذا الجيل لم يقرأ صدّام حسين، هذا الجيل يحسُّ صدّام حسين، يعرف ما فعل صدّام حسين - أما الجيل القادم فسيقرأ - إذا أراد أن يقرأ - عن حلبجة والأنفال، ويمكن أن يخلط بين فلانٍ وفلان، وسينسى أو يتناسى ما حصل في الثورة الشعبانيّة، وينسى ويتناسى ما حصل في الأنبار، ولكنّ هذا الجيل المخضرم الحيّ المُعوَّل عليه، هذا هو الذي يحمل سرّ الحفاظ على هذه التجربة وعدم السماح لها أن تنتكس مرةً أخرى.

❖ البحث عن سلامة السفينة

أنا لديّ طموحاتٌ كبيرةٌ جدًا أعمل ليل نهار من أجلها، وليس لديّ شيٌ شخصيّ، أنتم تعرفون ذلك جيدًا. ما كسر ظهري هو سلامة السفينة، أقول لكم بصريح العبارة: لا أملك من السفينة لا غرفةً ولا مقعدًا، أريد فقط سلامة السفينة، هذه السفينة لمن يركبها. هنا، اثنان لا يكتفون بغرفةٍ واحدة، يريدون اثنتين أو ثلاثة، وهذه الغرفة صغيرةٌ يريدونها كبيرة، ولكن كلّ ما أريده هو الحفاظ على الفينة من الغرق، ومن لديه شيءٌ آخر فليخرج ويصارحني أمام العالم على الفضائيّات، سأكون ممتنًا له. ليس لديّ أيُّ شيءٍ، لماذا نفرّط بهذه التجربة؟

كلُّ واحدٍ منا لديه رتلٌ وسيلٌ من الشهداء، نحن لا نفكّر أيّ عائلةٍ لديها شهيد، بل كلّ عائلةٍ كم شهيدًا لديها، في هذه المسيرة المضمّخة بالدّم، العسسكريّون أعطوا، والمدنيّون أعطوا، والعشائر أعطت، والقوميّات والديانات والكنائس والمساجد والمسيرات المختلفة كلّها أعطت.

أين القائد السياسي؟ القائد السياسي لا يسير خلف الناس الذين يريدون قيادة الناس، فليسيروا أمامهم، يتّفق معهم أحيانًا ويختلف معهم أحيانًا أخرى، القائد يقود، أمّا أن يخرج فلانٌ ويقول الجمهور يريد، هل جمهورك يريد؟ جمهورك قد يصيب وقد يخطىء، لا تقل إنّني قائد، قل إنّني رجل، ومن يأتي بك اليوم سيأتي بآخر مكانك، أمّا إذا كنت قائدًا فأنت قائدٌ قبل أن ينتخبوك، وقائدٌ عندما ينتخبوك، وقائدٌ إذا لم ينتخبوك، وستبقى قائدًا في ذمّة التاريخ.

❖ نحتاج ثقافة تحفظ لنا العراق

نحتاج ثقافةً جديدة، تحفظ لنا العراق، وترسم العلاقة بيننا وبين الآخر القومي، كرديًا أو تركمانيًا أو آشوريًا، والآخر المذهبي سنيًا أو شيعيًا، والآخر الدينيّ مسلمًا أو مسيحيًا أو يزيديًا أو صابئيًا، وتدلّنا على المساحة المشتركة، وتقول لنا هذا مواطنٌ ولديه أولادٌ وأخوةٌ وأحبّة. لا أخجل من أن أقول أنا شيعي إلى مخّ العظم ومع أهل البيت، ولا أخجل من أن أقول أنا عربيٌّ فأنا أعشق اللّغة العربيّة، ولكن لا أتّخذ العربية أدلجة، ولا أحوّل انتمائي المذهبي إلى حالةٍ طائفيّة، ولا أريد عراقًا بلا مذاهب على مستوى الفكر، ولا أريد عراقًا بلا طوائف على مستوى الإسقاطات الاجتماعيّة، لكنّي أريد عراقًا بلا طائفيّة، سنيّةً كانت أو شيعيّة، الطائفيّة غير الطوائف، فالطائفة انتماء مجموعة، وقد ذُكِر في القرآن: "وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِٱلَّذِى أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَٱصْبِرُواْ حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحكِمِينَ" سورة الأعراف: 87.

مجموعةٌ تعتقد بفكرٍ ما، تُمثّل طائفةً من الناس، لماذا هذا حلالٌ عليّ وحرامٌ على غيري؟ يريدون أن يتّخذوا من طائفتهم مبرِّرًا لإقصاء الطوائف الأخرى وابتزاز الطوائف الأخرى، هذا مرفوض، فالعراق يبني وينجز. دعونا نغيّر، لدينا موسمٌ انتخابيٌّ قادمٌ بعد سنةٍ تقريبًا، ونريد أن تغيّر، فلنغيّر! الموجودون على المسرح الآن لم يتسلّقوا من الشباك، بل جاؤوا بالانتخابات والكُتل التي أتت بهم، من جاء بالجماعات إلى البرلمان، ومن اختار الشخصيّات في مجالسِ المحافظات؟ أليس الشعب؟ إذا رأى الشعب أنّ هذا الخيار غير صحيحٍ فليعطِ خيارًا ثانيًا.

"كيفما تكونوا يُولَّى عليكم"، صدق أمير المؤمنين عليه السلام. لماذا نبدّل ثقافتنا بثقافةِ حقد؟ لا يجوز أن نفتح بوابة: أنا أدخل الانتخابات وإذا لم تأتِ بالذي يعجبني أدخل في سوق الصفقات، صفقةٌ مقابل صفقة، أتبادل الصفقات حتّى أستبدل الذي لا أريده بالذي أريده. ثمّ نحن ننشغل بقضيةٍ ليس لها علاقةٌ بالأزمة.

❖ أين الثروة؟

أين الثروةُ ومصادرُ الثروة؟ 100 مليار دولار تعادل موازنة خمس دول، مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن، ونفوسهم أضعاف نفوسنا، وخمستهم مستواهم المعيشي أفضل منّا. أنا أعلم أنّ هناك قروضًا محيطةً بالعراق حتّى نعطي الصورة بالكامل، ومشاكل واستنزافاتٍ وحالةً استثنائيّةً، وقوّة أمنٍ وجيش، هذا كلّه صحيح. ولكن تبقى موازنتنا غير قليلة، ونحن نسير على قدمٍ واحدة، نحن لم نحرّك العتبات المقدّسة كثورةٍ سياحيّة، إذا كان النفط ثروةً ناضبة، فالعتبات المقدّسة ثروةٌ متصاعدة. السعوديّة، البلد الوحيد الذي لديه نفطٌ أكثر من نفطنا، تعتمد على العتبات المقدسة. قبل توسيع الحرم،كان يذهب 30 مليون حاجٍّ ومعتمرٍ إلى السعوديّة، فإذا أنفق كلّ شخصٍ 2000 دولار، يصبح الرقم 60 مليار دولار، المطاعم والسيّارات والبضاعة سعوديّةٌ

وكلّ شيءٍ سعودي، والتجّار السعوديّون يستفيدون من ذلك، واليوم بعد التوسّع يُتوقّع أن يكون الرقم من 60 إلى 70 مليون، هذه ثروةٌ صاعدةٌ. ونحن كم لدينا من العتبات المقدسة؟ هل اهتممنا بها؟ والعراق كان يُسمّى سابقًا بلد النخيل نوعًا وكمًّا، أرض السواد، وكما يصفه أبو العلاء المعرّي:

شربنا ماء دجلة خير ماءٍ وزرنا أشرف الشجر النخيلا.

❖ فلنميّز في العلاقات بين الصديق والمرتهَن

لماذا لا يكون تنافسنا بالاستثمار والبناء وتحويل الثروة من حكومةٍ غنيّةٍ إلى شعبٍ غنيّ؟ ونفتح آفاقًا، ونُبرم العلاقات الشخصيّة والدوليّة مع دول الجوار، ونحوّلها إلى الرصيد العامّ، ندعها تستثمر ونحن نستفيد منها، ولتكفّ تدخّلها، لنميّز بين الصديق والمرتَهن. هذا ليس يفيدنا فقط، وإنّما يرفع رأسنا، ولكن أن يميّز بين الصداقة والارتهان، لا يجوز أن يرهننا طرفٌ بإراداتٍ أجنبية، هل يقبلون هم أن نتدخّل ببلدانهم؟ هل يقبلون أن أطلب إقالة موظفٍ ما إذا أهانني في المطار؟ بل يقولون لي قدّم شكوى، هل يتم تغيير مدير المطار؟ ما هذه التمثيليّة في كل موسمٍ انتخابي؟ نرى إراداتٍ إقليميّةً تتدخّل، صراحةً نحن نقبل بفلانٍ ولا نقبل بفلان، والله، لم يكن أحدٌ ليتمكّن من التدخّل لو لم يكن فينا ضعف. ثِقوا بالله العظيم، لا يتدخّل أحدٌ إن لم يجد المُستضعَف، لأنّ لديه قابليّة ضعف، لماذا نبقى هكذا؟

وأقول بصريح العبارة، أنا أُدرك أسباب الأزمة ومشاكلها وأعمل ليل نهار مع إخواني وأعزّائي الذين أستمع إليهم وأستفيد منهم وأتعلّم منهم وأُسمِعهم ما لديّ، وأنا أعتقد أنّهم كلّهم حريصون على حلّ هذه الأزمة، عَرَبُهم وأكرادهم وسنتهم وشيعتهم، نحتاج أن نفكّر بحجم الأزمة، وكيف نعبّئ الطاقات الموجودة.

كيف نميّز مطالب المتظاهرين وغير المتظاهرين المشروعة ونحسب

العائديّة؟ هذا في القضاء، وهذا في الحكومة التنفيذيّة، وهذا في البرلمان، وفي الجانب التشريعيّ، وفي كلّ مكان. إذا جلسنا وأردنا حلّها، نجد الآفاق موجودة، والأجواء مهيّأة.

ولكن يا إخوان لا يكفي أن يكون واحدنا عدوًّا لبلده، ليكون صدى لصوت الأعداء، تعرفون اليوم إمبراطوريّاتٍ إعلاميّة، وبعضُ الدول أشهر منها. إعلاميًا، الفضائيّة الفلانيّة أشهر من الدولة التي تنتمي إليها، وتُريد أن تسوّق لنا وتعلّمنا ما هي الحقوق الإنسانيّة، أيّ حقوقٍ إنسانيّة؟ أنت حكمت على شخصٍ على قصيدةٍ هجاء، حكمته 20 سنةٍ وتفضّلت عليه وجعلتها 15 سنة. تعال وانظر إلى العراق، تستطيع قول كلّ شيءٍ في العراق، لا أحد يُقمع إذا أراد أن يتكلّم عن أكبر حاكم، أليست هذه حريّة؟ هل يستطيع أحدٌ أن يقول إنّ المرأة لا تُحتَرم في العراق؟ هناك أعرافٌ وتقاليدُ كلّنا كفرنا بها، وفي كلّ مناسبةٍ من على المنبر، وليس من باب التزلُّف وثقافةِ الأنوثة والإثارة، بل من موقع إنسانيّة المرأة، ووضعِها في المكان الصحيح، فهي عقلٌ يفكّر، وإرادةٌ تتحرّك ومصداقيّةٌ على الأرض، هكذا أُنريد المرأة، وهؤلاء الذين يتباهون ويتحدّثون بها، هل أخذوا إيجابيّات العراق حتّى يتحدّثون فقط عن سلبيّاته؟

❖ أنا جزء من الحكم لا من الحكومة

أنا جزءٌ من الحكم ولكن لست جزءًا من الحكومة، لا وزيرًا ولا نائب وزيرٍ ولا رئيس وزراءٍ ولا رئيس جمهوريّة، أنا من البرلمان وهذا جزءٌ من الحكم الذي هو أكبر من الحكومة، أنا أعتقد، ويجب علينا جميعًا أن نفكّر بعقليّةٍ مختلفةٍ عن تلك التي كنّا نفكّر بها في زمن صدّام حسين، في زمن صدّام حسين أطبقت مؤسسةٌ على الشعب، ولا خلاص للشعب ما لم يتخلّص منها، أمّا الآن، نحن أمام حكومةٍ فُرِزت من هذا الشعب، عليها ملاحظات؟ نعم، ولماذا نُلقي محاضرة؟ دعونا نتفاهم، من أين أتى الوزراء، من جزر

الماوماو؟ أليسوا منّا وفينا؟ إذا كانت لديكم مشكلةٌ معهم قولوا لهم، لا ترشّحوهم. من اختارهم؟ لا يجوز أن أكون في الحكومة وأنا معارض، هل عرفتم الازدواج في الموقف كيف سيكون؟ أنت الجهة الفلانيّة لديك فلانٌ وزيرٌ وفلانٌ وزير، طالِبه لكي يُنجز، ولكن أراك تصيح أكثر منّي والوزراء وزارؤك.

هناك مطالب مشروعة. بعض الملفّات التي تُنقَل إليّ - مهما يكن عددها قليلًا - فعلًا يقشعرّ منها الإنسان. أنت تعتقل شخصًا، هل تأخذه للاصطياف؟ خذه للتحقيق، حدّد له شهرًا أو شهرين، وبعد ذلك ماذا؟ يُطلَق إن كان بريئًا أو يُدان. هناك ممارسات تعذيبٍ وهناك خلاف، فقسمٌ يُهوّل الأحداث ويُضخّم والآخر ينفي. أعتقد أن ثمّة مصاديق ولكن ليس بالدرجة التي تهوَّل، ما هو حلّها؟ لا نقول تصفية حسابات، فلنُعالج الأمر. يعني بقدرة قادرٍ إذا تبدّل رأسٌ معيّنٌ من الرؤوس المتصديّة وجاء رئيسٌ آخر مثل (الزرّ الكهربائيّ)، هذا يأخذ وقتًا، ولكن أرِني كم من هؤلاء ظهر على التلفاز واعترف بمحض إرادته أنه أطلق سراح البعض وهم أبرياء، أخّرهم حتى يُحصّل من أجنداتهم، كم واحدًا من هؤلاء ظهر على التلفاز حتى يتّعظ البقيّة؟ بالعكس هناك تُهمٌ تطال بعض الناس، أنا شخصيًا أعرفهم، وينبري بعض أعضاء البرلمان متهالكين يسرعون إلى التلفزيون، واحدٌ يتكلّم على الآخر، أين مقولة «المتّهم بريءٌ حتّى تثبُت إدانته»؟

❖ الإصلاح المعادل المضادّ للفساد

إخواني، هناك فساد، والمضادّ للفساد هو الإصلاح، ولكن يجب أن نُجيد فنّ الأخذ من الأزمة حتى لا تأخذ الأزمة منّا، يجب أن نتقوّى على الأزمة إذ أنّنا إن لم نتقّوى عليها ستُضعفنا، ودائمًا الشعوب التي مرّت بأزماتٍ عرفت كيف تستفيد منها. لذلك، فكلّ أزمةٍ - بدون استثناء - إمّا أن تأخذ أو تعطي، الحصارات والأزمات التي مرّت بها الشعوب والأمم والقادة أعطت

فرقًا نوعيًّا بين ما قبل الأزمة وما بعدها، بأيّ اتّجاه؟ حسب إدارة الأزمة. أعتقد أنه في ما يتعلق بهذه الأزمة علينا أن نُراجعَ أنفسنا ولا ننشغل بأشياء جانبيّة، فالأزمة تحويل الثروة، وإعادة الثقة، والاستفادة من الثروات الطائلة، وتحريك الأموال المُجمَّدة، وتحريك بعض الحقول المُجمَّدة. الآن، الزراعة والصناعة والسياحة وكثيرٌ من الأشياء كلّها معطّلة، كيف نحرّكها ونفتح باب التنافس لهذه الأشياء؟ سنرى أنّنا بحاجةٍ إلى كلّ العناصر وكلّ الشخصيّات وكلّ الأعداء ولو اجتمعوا جميعًا لما نهضوا بهذه المسؤوليّة. الآن كلّ ما يعطّلهم هو الانشغال بأمورٍ تفصيليّةٍ جزئيّةٍ لا تزيد الأزمة إلّا شدّةً.

❖ ثقافة الحل مقابل ثقافة الأزمة

كذلك نحتاج إلى ثقافة الحلّ مقابل ثقافة الأزمة، فثقافة الأزمة أخطر من أزمة الثقافة، أزمة الثقافة يعني عدم وجود الثقافة، يجلسون قربك ويعطونك درسَ كيف تُصبح مأزومًا، كيف تَعبُر من كونك تنتمي إلى قوميّةٍ تعتزّ بها، إلى مأزومٍ قوميٍّ وطائفيٍّ وطبقيٍّ وسياسي، هذه بدأت بالانتشار، هل تعتقدون أنّ دوافعها بريئةٌ وغير سيّئة؟

نحن مع التغيير بكلّ الطرق الدستورية، ويجب أن نستحضر أنّ الدول مرّت بهذه المحطّات، ومرّت بمحطّاتٍ أشدّ بكثيرٍ من الأزمة العراقيّة، لكنّها مرّت بها وفاتت لا لشيءٍ إلّا لوجود مضحّين قد تنتهي حياتهم من أجل أن يمنحوها لشعوبهم، وأجمل شيءٍ لدى المُثقّفِ هو أن يكون مناضلًا، وأن يكون مضحّيًا بلا حدودٍ حتّى يستطيع أن يرسي سفينة البلد على شاطئ الطمأنينة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الثاني
المداخلات

❖ **الدكتور عامر حسن فياض: حتى نخرج من الأزمات نحتاج إلى التخلص من الإرهاب والفساد والتدخل الأجنبي والطائفية والمحاصصة والعنصرية**

استمعنا إلى معلومات وحقائق. بتصوري إنّ الأزمة العراقية مرّت بمرحلتين: المرحلة الأولى عبرت دون حلّ مشكلاتها ودخلنا في المرحلة الثانية. فأمّا المرحلة الأولى فأسبابها أنّ هناك أزمة القضايا المتنازع عليها؛ فكانت لدينا ثرواتٌ متنازع عليها، ومناصب متنازع عليها وتشريعاتٌ متنازع عليها ومناطق متنازع عليها، لذا دخلنا في أزمة الحلول المتنازع عليها. ولكنّ الحل موجود، وهو الدستور. وسؤالي هو، لماذا يُتفّق على الدستور؟ هذا سؤاٌل لا أجد له جوابًا.

نسمع الجميع يقول أنّ التظاهرات حقٌّ مشروع، فكيف التعامل معها؟ التظاهرات تحتاج إلى إصغاءٍ واستجابة. في العراق، مرحلة الإصغاء مرّت، ومرحلة الاستجابة بدأت ولم تنتهِ بعد.

سأقدّم توصية مختصرة لهذه المحاضرة القيّمة فأقول، نحتاج لكي نخرج من الأزمات إلى القضاء على الإرهاب وعلى الفساد وعلى التدخّل الأجنبي وعلى الطائفية على المحاصصة وعلى العنصرية.

❖ **النائب السابق عبد فيصل السهلاني: انعدام الثقة المجتمعية، وعدم خلق طبقة وسطى وتمدد الفساد إلى القطاع الخاص والآن يُراد أن تُكرر سايكس بيكو على أساس طائفي**

أنا استثمر أولًا المكان ورحابة المكان لسماحة السيد بحر العلوم وأستثمر كذلك سماحة ومساحة فكر السيد الجعفري لأتحدث عن بعض النقاط التي هي عبارة عن عناوين لن أتوسع فيها كثيرًا.

أولًا: لديّ ملاحظة حول ما أفاد به السيد الجعفري حول موضوع الطائفية، أخرِج الملف من رحم النظام السابق، ولم يكن مجلس الحكم هو الموقّع بل العكس، أعضاء مجلس الحكم ومشروع مجلس الحكم امتطى هذه المسألة. الطائفية كانت موجودةً في رحم النظام السابق، فاستورِدت وأصبحت ظاهرةً سياسيةً في زمن مجلس الحكم.

أعتقد أنّ لدينا أزمة انعدام ثقةٍ قائمةً على أساس بنية فهمٍ فكريةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ لا طابع وطنيّ لها، انعدام الثقة هذا الذي استغله السياسيون يتحوّل تدريجيًا ويوميًا إلى انعدام ثقةٍ مجتمعية، أي انعدام ثقةٍ بين مكونات المجتمع العراقي، وهذا مصطلحٌ نشأ بعد عام 2003.

باعتقادي هناك تراكم أزماتٍ مستمر، سواءً هذه الأزمات خلقتها الحكومة الحالية، أو توضع في طريقها فتدفع البلاد نحو التفرق وانعدام الوحدة الوطنية تتحوّل إلى انعدام ثقةٍ سياسيةٍ.

لدينا أيضًا مسألةٌ أخرى تحددت بالطائفية، وهي فكرة العملية السياسية السائدة، فظروفنا الاقتصادية الحالية وعدم وجود فرص العمل لدينا سببه هو عدم خلق الطبقة الوسطى التي تُعَدّ المحرّك الأساسي لنشوء اقتصادٍ معافى.

أنا أخالف السيد الجعفري الرأي فأقول إنّ قضية الفساد الاقتصادي خطرة جدًا، إذ لم تعد تقتصر على الحكومة والقطاع العام، بل امتدت لتشمل القطاع الخاص، فغدا أصحاب رؤوس الأموال يتعاملون بالرشوة لكي يسرّعوا معاملاتهم واستثمار رؤوس أموالهم. كنت أتمنى أن يقول لنا السيد الجعفري أنّ هناك توجهًا دوليًا لإعادة النظر في تقسيم المنطقة على أساسٍ طائفي، نحن نعرف أنّ سايكس بيكو بُنيت على أساس المشروع القومي والآن يعاد النظر فيها على أساس المشروع الطائفي، أي تحويل المنطقة إلى دويلات متحاربة في ما بينها من أجل تصريف ترسانة الأسلحة في الدول الغربية؛ ونحن نتقاتل في ما بيننا.

❖ **النائب صفية السهيل: المشكلة تكمن في عدم احترام التعددية والتنوع في العراق، وقد ألغينا الهوية الوطنية ونحتاج إلى تشريع لإيقاف كل أنواع التمييز**

نشكر الدكتور على هذه الندوة الرائعة، ونشكر دولة الرئيس على ما قدّمه. في الحقيقة كان تشخيص المشاكل مهمًا، وثمة تفصيلٌ في الحديث عن المشاكل. أعتقد شخصيًا أننا لم نتعمّق في كيفية الخروج من الأزمة. كذلك علينا أن نعترف بأننا أخطأنا كثيرًا، ولم نحترم التعدد والتنوع في العراق ومن ضمن ذلك الطوائف. القضية اليوم ليست مسألة شيعةٍ وسنّةٍ وأكرادٍ وقومياتٍ وطوائف ومذاهب وحسب، بل أفكارٍ سياسيةٍ كذلك. أسأل سؤالًا بكل محبة: هل استطاع شيعة العراق الذين هم في الحكم أن يحتضنوا جميع الشيعة قبل أن يحتضنوا السنّة في العراق؟

أنا علمانيةٌ وأؤمن حقيقةً بالعراق الجديد، هل استطاع العراق أن يعطيني حقي وآخرين من العلمانيين الشيعة في أن نكون جزءًا من الكفاءات العراقية التي تبنيه؟ ألم يحصل تمييزٌ شديدٌ بين الشيعة والسنة والتركمان والعرب؟ القضية ليست مقتصرةً على المحاصصة، بل هي عدم احترام التعددية والتنوع في العراق، وعدم الاعتراف بأنّ أبناء العراق يجب ألّا يُغيّبوا.

أعتقد أنّ المشكلة في العراق تكمن في التمييز الذي يُمارَس، وإذا أردنا أن ننجح، علينا ان نعمل على القضاء على التمييز الذي حصل منذ عام 2003 إلى اليوم.

مشكلتنا هي مشكلة هويةٍ وطنية. مشكلتنا اليوم هي في فهم الدستور كلٌّ كما يريد وحسب مصلحته. حقيقةً، بدأنا في العراق نقول - وهذه ليست فقط مشكلة العراق اليوم، بل كانت مشكلةً في الماضي وفي كثيرٍ من الدول- أنا أحكم، وعشيرتي، وحزبي، وقبيلتي، ولا وجود للآخر.

علينا أن نعرف أنه خلال عشر سنوات، هذه القضية - حسب التوافق -

وغيرها من الأمور لم تنجح،. ولم ننجح بأن نعطي للآخر حقيقة وجود اذا ما كان منتمي الى حزب وهذا الحزب يجب ان يكون في السلطة وله حصة، ومن ثمَّ من الحزب أو من المجموعة أو من الطائفة أو من المذهب أو من القبيلة إلى الحزب والى المجموعة والى الشخص والولاء لهذا الشخص وهذا ماوصلنا اليه، أعتقد أنّ أحد الأمور التي نحتاجها هي أن نتوجه إلى تشريع قانونٍ لوقف جميع أنواع التمييز تجاه الفرد العراقي وعلى أساس المذهب، أو الفكر السياسي، أو الطائفة، أو العمر، أو النوع الجندري، وغيرها من هذه الأمور. أنا لست مع قضية التوازن؛ هذه القضية استُعملت كثيرًا سياسيًا لطرفٍ على حساب طرفٍ آخر، ولذلك أقترح أن نبدأ بألّا نميّز بين فردٍ وفرد، وبأن نبني هويةً وطنيةً عراقية، لأنّنا منذ اليوم الأول ألغينا الهوية الوطنية.

❖ **النائب السابق منتصر الإمارة: أين خارطة الطريق للخروج من الازمات؟**

شكرًا لدولة الرئيس وشكرًا للسيد بحر العلوم. نستفيد دائمًا من طروحات دولة الرئيس، ولديّ سؤالان؛ السؤال الأول: دولة الرئيس أنت في مصدر القرار وأنت شخصٌ مؤثّرٌ على أصحاب القرار، ونعتقد بدورك في كل ما يجري في البلاد. لماذا نواجه كل شهرٍ ونصف أزمةً في هذا البلد؟ نحن متعجبون، أين دورك؟ نراك دائمًا بدورٍ أبويٍّ حيث تحتوي الآخرين، فيما غيرك يقسو على خصومه... السؤال الثاني: أين مشروعكم دولة الرئيس في بناء الدولة؟ وعادةً المشروع يؤسسه الآباء. من هم آباء الدولة العراقية الجديدة؟ لا أدري ماذا نحن، هل نحن دولةٌ فدراليةٌ أم كونفدرالية؟ نحن دولة أشخاص، ودولة أحزاب. أرى الدولة مفككةً سياسيًا واجتماعيًا. وآسف أن أقول لك سيدي العزيز، أنت قائدٌ في كل هذه المسيرة وأنت ملامٌ أحيانًا. كنت أنتظر اليوم من دولة الرئيس أنني حينما أسأله سؤالًا أن يكون مستحضرًا لكل الشؤون، وكأنني اتفقت معه على السؤال منذ مدة. كنت أنتظر اليوم منه خارطة طريقٍ لحل الأزمات، نحن نواجه أزماتٍ كثيرةً ونؤجل حلّها؛ لا حلول

لدينا في هذه الدولة. وأخيرًا أسأل: لماذا لم ننجح في إنشاء مركزٍ استراتيجيٍّ واحدٍ للدراسات يتوقّع المشاكل قبل حدوثها؟

❖ **الوزير السابق أسعد الهاشمي: أساس المشكلة يكمن بين تطبيق الدستور وإرادة السياسيين**

شكرًا لدولة الرئيس الجعفري وشكرًا للسيد بحر العلوم. المحاضرة قامت على الواقع المؤلم المرير. استحضر دولة الرئيس بعض المعالجات التي ينبغي اعتمادها، وأشار إليها ووصفها وبيّنها. لكنه ذكر معالجاتٍ عمومية. لا يخفى على المراقب أنّ التحديات التي يمر بها العراق هي تحدياتٌ محليةٌ وإقليميةٌ ودولية. أمّا أخطرها وأشدها فهي التحديات المحلية، وهي تتوزع على محورين اثنين: محورٌ معارضٌ للنظام السياسي الحالي؛ ومحورٌ آخر هو آباء هذا النظام السياسي الجديد وأبناؤه. وهو الأخطر نظرًا لوجود المصالح الفئوية والحزبية، والتهافت على السلطة والمال، وإبعاد الكفاءات الوطنية وعدم تطبيق القانون بشكله الصحيح.

أساس المشكلة يكمن في الصراع الحاصل بين تطبيق الدستور من جهة وتطبيق إرادات السياسين من جهةٍ أخرى، علمًا أنّ القدسية يجب أن تُعطى لتطبيق الدستور، لأنه هو الذي يُمثّل إرادة الشعب، في حين أنّ التوافقات السياسية - وأحيانًا المجاملات السياسية - تؤثّر على الإرادات السياسية والمصالح الضيقة. لذا، إنْ لم نُخضع الإرادات السياسية للدستور، فإنّ مصير العراق لن تُحمد عقباه. أمّا المشكلة الثانية فهي كما بيّنت في أننا لا نطبّق القانون لا في الجزاء الجنائي ولا في الجزاء الإداري ولا في أيّ نوعٍ من أنواع الجزاء. نحن لا نحاسب المسيء، فالمجاملات هي الطاغية على جميع الصعد. إن كانت المجاملات ضدّ المنطق والدستور فهي لاتسري. لا تكون مجاملاتٌ على حساب العدل وعلى حساب المواطن. النظام البرلماني يعتمد أساسًا على توزيع السلطة وعلى تقسيم الإدارة والعقوبة إلى ثلاث: البرلمان

والحكومة والقضاء. والتوزيع لا يعني استقلاليةً في المساءلة؛ على الإطلاق- نعم هنالك استقلاليةٌ في الاختصاص- فواحدهم مكمّلٌ للآخر، وحينما يشرّع البرلمان تطبّق الحكومة، وحينما تخطئ الحكومة يحاسِب القضاء. فهل بيّنا وهل وصفنا كل سلطةٍ من هذه السلطات ما لها وما عليها من نجاحٍ ومن فشل؟ وهل بيّنا هذا للجمهور بصراحة؟

الجانب الثاني هو تقسيم الإدارة المركزية بين المركز والمحافظات والإقليم. حينما يخطئ المركز نحاسبه، ولكن حينما تخطئ المحافظة هل نحاسبها؟ كذلك، من الإجحاف ما يفعله أعداء النظام السياسي بوصفه تارةً بالعميل للمحتل، وتارةً بالعميل لإيران، وتارةً أخرى بأنه طائفيٌّ بامتياز، فهذه الادعاءات في الحقيقة ظالمةٌ جداً.

النظام السياسي لم يكن عميلًا للمحتل بدليل أنه قد أخرج المحتل قبل أن تُخرج أفغانستان محتلّها الذي احتلها قبل أن يحتل العراق، وهذه نقطةٌ تُسجّل للنظام السياسي حكومةً وشعبًا ونظامًا. وإن كان هناك من يدّعي بأنّ النظام السياسي الحالي وحكومته عميلان لإيران، فأقول إنّ هذا أيضًا ادّعاءٌ باطل، ولو كان صحيحًا فسيكذّبه الواقع الذي حافظ عليه النظام السياسي الحالي والحكومة الحالية بإقامة مؤتمر الوحدة العربية ومؤتمر بغداد، وهو دليلٌ على بطلان هذا الادّعاء. كذلك، فقد وُصف النظام السياسي والحكومة بأنهما طائفيان بامتياز، لكن بالنسبة لما حدث في المحافظات الجنوبية في عام 2008 فقد تعاملت الحكومة والنظام السياسي معه وفق القانون، ولحدّ الآن لم تتعامل مع المحافظات الأخرى حينما يحدث هنالك شغب، وهذا لكي نكر بصدد الطائفية ولسنا بمسوغين أو مدافعين.

❖ **الأستاذ محمد مرعي: الاعتراف عنصر من عناصر الدولة معناه المقبولية، فهل حقق النظام السياسي هذه المقبولية؟**

نتيجةً للتطورات التي حصلت في الفكر الإنساني والتكنولوجي وغيرها،

تغيّر مفهوم الدولة، وأضيفَ عنصرٌ إلى العناصر المكوّنة للدولة والمتمثلة في الإقليم والشعب والسلطة والاعتراف الذي يُعدّ كاشفاً، هو عنصر المقبولية الدولية، أو المقبولية عموماً. فحتى تكون الدولة دولةً موحدةً سياسيًا ضمن النظام السياسي الدولي، عليها أن تحظى بعنصر المقبولية على المستويات الثلاث، المقبولية الدولية والمقبولية الإقليمية والمقبولية الوطنية. وهنا نتساءل، هل حققت الحكومة العراقية أو هل حقق النظام العراقي هذه المقبولية على هذه المستويات؟

بالتأكيد سيكون الجواب بالنفي. إن لم يكن للعراق حكومة ولم تكن هناك دولة، فماذا يكون العراق؟ أهو سلطة؟ السلطة قادرةٌ على فرض القانون، ومن أهم صفات القاعدة القانونية أنها ملزِمة، والالتزام يأتي من قوة السلطة. فهل استطاعت الحكومة العراقية أن تفرض القانون؟ بالتأكيد كلا.

إذاً، من نحن؟ نحن كتلٌ سياسيةٌ متصارعةٌ على السلطة. هذا التوصيف يُعدّ بحد ذاته أزمة، وهو ينتِج، أولاً، فقدان الثقة ما بين مكونات الشعب العراقي، بل ضمن المكوّن الواحد الذي نراه الآن على أرض الواقع. ثانيًا، الاستهانة بمقررات الدولة وبالقانون، وغياب المشروع الوطني، وما زلنا نعاني من غياب المشروع الوطني لتأسيس دولةٍ حضاريةٍ متفاعلةٍ وملتزمةٍ مع النظام السياسي، ومن تشظّي الوحدة الوطنية، واستشراء الفساد الإداري. لا يوجد إيمانٌ بالمعارضة الدستورية. كلٌّ منا، أو كل كتلةٍ من الكتل السياسية، حينما تصل إلى البرلمان، لا تريد أن تكون إلى جانب المعارضة، ولا تؤمّن أن تكون إلى جانب المعارضة، علمًا أنها تمثّلها. المكان غير مشغولٍ بالرجل المناسب، يُستجدى بعض قادة الكتل السياسية للدعم المالي والمعنوي والسياسي من الخارج ولو على حساب وحدة العراق ومصالحه، هذا كله نتيجة أزمة التدخل الخارجي، فأصبحنا نعاني من أزمةٍ مركّبةٍ داخليةٍ وخارجية، دعمُها آتٍ من الخارج ولكنّ أدواتها داخلية. كثيرٌ من مطالب

الداخل حقيقيةٌ وصحيحة، ولكنّ الأهم من ذلك هو أنّ هذه المطالب جاءت نتيجةً لتراكماتٍ لم تكن الدولة تلحظها، أو تغافلت عنها بسبب عدم وجود المستشار الحقيقي. إزاء كل ما تقدم، ما العمل الآن؟

لا يجب اعتبار الأزمة داخليةً حصرًا، بل ينبغي النظر إلى أبعد من ذلك، أي إلى الداعمين والمستفيدين منها في الخارج. ينبغي العمل على المحورَيْن الداخلي والخارجي وتفعيل الديبلوماسية تفعيلًا صحيحًا، والاستفادة كذلك من الديبلوماسية الشعبية، أي العناصر المؤثّرة، حتى إن لم تكن لديها صفاتٌ رسمية.

ويكون ذلك عبر تشكيل لجانٍ وعبر العمل الفوري لتنفيذ المطالب الحقيقية دون إفراط. وأمّا على الصعيد الخارجي فلا بدّ أن ينشط الجانب الديبلوماسي، ولا بدّ من العمل على تأسيس مشروعٍ وطنيٍّ يشارك فيه الجميع، وعلى إنشاء مشاريع وطنيةٍ لا تكون الغاية منها التنافس من أجل الفوز بالانتخابات.

❖ **الوكيل جابر الجابري: الأزمة أزمة وعي وثقافة**

إذا أجمعنا على وجود هذه الأزمة فلا بدّ من تشخيص أسبابها لنوفّر على أنفسنا نصف الحل. أنا أعتقد أننا عادةً نلامس الأزمات والمشكلات والكوارث ملامسةً دون الدخول في أعماقها، ودون تشخيص أسبابها الحقيقية بدقة، ولكن عادةً ما نتهرب. احترامي لهذه الدارة التي تمتص شحناتنا واحتقاننا - دارة آل بحر العلوم والتي استمرت على مدى عقودٍ طويلةٍ بأداء دورها هذا، وأقدّم جزيل شكري وامتناني واعتزازي لدولة الأخ الرئيس.

كما ذكرت، فنحن للأسف نلامس الأزمات ملامسةً ومجاملة، ونتحاشى الدخول في أعماقها، فتتفاقم وتتفاعل، ونحن للأسف عاجزون عن حلّها، ونقف متفرجين. لذلك أنا أعتقد أنّ أزمتنا الحقيقية - من خلال اختصاصي طبعًا- هي أزمة وعيٍ وثقافة. نحتاج يا سيدي إلى وصفةٍ ثقافيةٍ حقيقية، وإلّا

إن كان هذا الشعب فاقدًا لوعيه فكيف سيتمكن من فهم لغتنا ولغة العراق الجديد؟

يا سيدي أنت طبيبٌ تداوي الناس، فأرجوك أن تستخدم مبضعك لأنّ قسوة الطبيب هي الرحمة بعينها، وأقول:

لا تأخذنّك رحمةً في موقف جد فـجـدّ الـراحـمـيـن مـزاح

فلقد تكون من القساوة رحمة ومـن الـنـكـال مـبـرة وصـلاح

❖ **الدكتور علي السعدي: الشعب الذي يستهلك المعلومة على حساب المعرفة هو شعب مأزوم**

تعلمون أنني أتكلم بوصفي باحثًا لا شأن لي بإغضاب أحدٍ أو بإرضاء أحد. بدايةً، ماهو العراق؟ العراق أمةٌ لم تُعلَن رغم امتلاكها مقومات الأمة المكتملة كافة، ودولةٌ لم تتشكل رغم امتلاكها مقومات الدولة الناجحة كافة، فما هو السبب؟ ثمة سببان: الأول هو غياب الفكر السياسي الناضج والمنفتح، وتعرفون أنّ العراق الحديث سيطرت الإيديولوجيا فيه على السياسة؛ الإيديولوجيا القومية، والإيديولوجيا الإسلامية، والإيديولوجيا الماركسية. والإيديولوجيا لم تُنتج فكرًا، بل أنتجت خطابًا تعبويًا وشعارات، وهذا بدوره أنتج دكتاتوريات تنتج أزماتٍ متكررة. وبغياب الفكر السياسي لم يبرز لدينا، أو ندر ظهور ساسةٍ مبدعين، والسياسة مؤلفةٌ من فئاتٍ ثلاث، السياسيون: وهم أصحاب القرار أو المؤثّرون فيه، والمشتغلون بالسياسة، وهم كوادر الأحزاب والمستشارون وما شابه، والملتصقون بالسياسة، وهم ما يمكن أن نطلق عليه تسمية الحاشية. نحن هنا نتحدث عن السياسيين، والسياسي يُفترض أن يتمتع بمواصفتين رئيستين، أولاً، أن يحوّل السياسة إلى حرفةٍ لا إلى مهنة، والحرفة تعني القدرة على الابتكار والبراعة في التنفيذ. وفي الوقت عينه، يجب أن يكون مستعدًا للاعتراف بالخطأ وتحمّل النتائج. أمّا المهنة، فهي الوسيلة لكسب المال أو المركز، وقد تعني الامتهان أي

الإهانة لمن لا يجيدها، كذلك الأحرى به أن يفسّر ولا يسوّغ، وأمّا التفسير فيعني إلقاء الضوء على أمورٍ غامضةٍ في الموضوع كي يأتي الحكم عليها عقليًا. وأمّا التسويغ، فهو إلقاء نقاطٍ غامضةٍ في الموضوع كي يحصل التعاطف معها، وذلك باستخدام وسائل طائفيةٍ أو إثنيةٍ أو قوميةٍ أو ما شابه، وهذا النوع من الساسة كان موجودًا في أثينا القديمة يسميه الرجل المحار، تضع اسمه على المحار لأنها تعتبر مخالفة العواطف تأثير على العقول وعلى حسن الاختيار لذلك اعتبروه قبض على الحريات، فلهذا السبب تعطَّل لدينا نشوء دولة عراقية

الملاحظة الثانية هي أنّ هذه المنتديات أفهم أنها محاولةٌ للتفاعل ما بين السياسي والمثقف، فماذا لو أثبتت التجربة أنّ السياسي ليس لديه ما يُستفاد منه، وأنه ليس على استعدادٍ أن يفيد، فماذا نفعل؟ أعطيكم مثالين حيَّين، والدكتور الجعفري والدكتور إبراهيم شاهدان على ذلك. التقينا مرةً بأحد المسؤولين الكبار في دولتنا العليّة، فحدّثَنا وسمح لنا أن نتحدث بدورنا، وبالطبع، لم يعجبه حديثنا أو يرضيه، فقال إنكم لا تعلمون شيئًا، وأنتم لا تملكون أيّ معلومات. قلنا له ببساطة، بعد معركة واترلو، سُئل نابليون لماذا خسرت المعركة وأنت القائد البارع؟ قال رأيت كل شجرةٍ في الغابة ولكن لم أرَ الغابة ذاتها. ثانيًا، في أيار أو حزيران من عام 2009، نشرت مقالين أحدهما بعنوان "هل بدأ التغيير في المنطقة؟ مصر، السعودية، اليمن على أبواب العاصفة"، ومقالًا ثانيًا بعنوان "المالكي رئيسًا للوزراء، والجعفري رئيسًا للتحالف". المقال الأول كان محطّ سخريةٍ ووُصف بأنه تجريد؛ في العام 2009 تتحدث عن ربيعٍ عربي، وقد فاجأ هذا الربيع العربي أميركا. أمّا المقال الثاني فنال بعض الرضا. المسألة لا هي قراءةٌ في فنجانٍ ولا هي بالتبصير، كل ما هو مطلوبٌ هو القراءة الموضوعية. لماذا نهتم بالسياسي أكثر من اهتمامنا بالمثقف؟ لأننا نتصور أنّ السياسي يحمل حلًا ولديه معلومات. وأذكر هذه النقطة بالأساس ردًا على الدكتور عامر الفياض حول الشعب الذي

يستهلك المعلومة على حساب المعرفة. المعرفة ليست ما ينتجه الآخرون، بل أن تُنتج ما يجدر بالآخرين معرفته. لذلك فالشعب الذي يستهلك المعلومة على حساب المعرفة والذي تكثر فيه الآراء على حساب الرؤية، لا بدّ أن يكون شعبًا مأزومًا، وسيتأزّم باستمرار.

❖ **الدكتور إحسان العطار: نجحنا في التأسيس وفشلنا في الإدارة؛ خياران أمام السياسيين إمّا الترشيد أو الانسحاب**

أبدأ كلامي وأنقل ما دار في أحد الملتقيات قبل ثلاثة أسابيع، وكان الضيف كذلك شخصيةً قياديةً في الدولة العراقية، وهو الدكتور عادل عبد المهدي. كان الدكتور عبد المهدي صريحًا، وبدأ بسطرٍ واحدٍ فقال، إننا نجحنا في التأسيس وفشلنا في الإدارة، وهذا ما أردت، ولذلك انسحَب من العملية السياسية. الطبيب لديه خمسون في المئة من الحل، إذ إنه يشخّص المرض. تشخيصنا هو أنّ إنشاء المؤسسات الديمقراطية في العراق مجرد كلامٍ وليس فعلًا، ودليلنا على ذلك أنّ أحد أركان بناء الديمقراطية لم يزل غائبًا، وهو أنه عند الانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية ينبغي وضع قانون أحزابٍ رصينٍ يؤمّن أن يتم تأسيس الأحزاب على أساس المواطنة، لا على حساب الدين أو القومية أو المذهب أو الطائفة. وقانون الأحزاب هو الأمر الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 97، والذي أصدره الحاكم المدني بريمر، وهو عبارةٌ عن ورقتين تؤسس للجماعات. وحينما يظهر المحللون السياسيون على شاشات التلفزيون لا يطلقون على الجماعات تسمية أحزاب، باستثناء بعضها. لدينا كمٌّ هائل من الأحزاب هي عبارةٌ عن "شلل"، لانعرف مؤسسيها ولا نعرف مصادر تمويلها ولا نعرف برامجها، وهذه ليست ديمقراطية. وقد نتج عن ذلك أنّ العملية السياسية وخطابنا خرجا الآن عن السكة. لذلك، يُعدّ العراق اليوم رابع أفشل دولةٍ في العالم، وتُعتبر بغداد أقذر عاصمةٍ في العالم، ولا يزال العراق البلد الوحيد الذي تحتاج فيه إلى إجراء

"صحة الصدور" لمعاملاتك بسبب كثرة المزورين، ومن هؤلاء شخصياتٌ تحتل مناصب عالية، مدراء عامين وربما أرفع من ذلك. نحتاج إلى وسيط، والحل ليس في المحاكم وإنما في جلسةٍ عشائريةٍ وفصلٍ عشائري، إذ ليس هناك اعترافٌ بالحكومة نفسها. الساسة العراقيون اليوم أمام خيارين أحدهما أصعب من الآخر. فلنكن صريحين، إمّا أن تعدّلوا العملية السياسية أو ننسحب من العملية السياسية حفاظًا على ماء الوجه.

❖ **النائب رافع عبد الجبار: ما زلنا ندور في حلقة، التداخل الإقليمي حقيقة قائمة، وإشكالية الإقليم والمركز قائمة، والتظاهرات سببها الإسقاطات السياسية**

الحقيقة أنني أدخل للمرة الثانية في هذا الملتقى بعلامة استفهامٍ وأخرج بأكثر من علامة استفهام. الدكتور أحمد الجلبي في المرة السابقة لم يعطنا أجوبة، ولم يشخّص الخلل. والدكتور الجعفري بفصاحته ولغته أيضًا دار حول الموضوع ولم يدخل في صلب الموضوع. وشئنا أم أبيْنا، التداخل الإقليمي حقيقة، وإشكالية العلاقة ما بين إقليم كردستان وما بين الحكومة ما زالت قائمة، حتى إشكالية التظاهرة هي إشكاليةٌ مفتعلةٌ ولا قيمة لها، بسبب الإسقاطات السياسية، ولا تضم أسباب الأزمة.

تكمن الأزمة في ثالثة الأثافي، فكل واحدٍ هو أثفية ينبغي أن يتفق مع الأثفية الأخرى حتى يستطيع أن يطبخ الدولة العراقية والعملية السياسية بالشكل الذي نريده. أمّا أن يحاول كل واحدٍ أن يلغي الآخر فهذا أمرٌ غير ممكن، سواءً صدر ذلك من الكرد أم من السنة أم من الشيعة. المكونات الرئيسية الثلاثة مع المكونات الأخرى؛ هذه الثلاثية المعقودة ينبغي أن تُفهم. لا بدّ من لا يكون وجود العراق إلا مع الآخر، والكل يراهن على أنه جزءٌ من هذا الحل، وللأسف يذهب إلى أنه الأب.

نحن بحاجةٍ إلى الأزمة السياسية في الحقيقة. إنّ الأزمة كما طرح

الدكتور الجعفري رؤيةٌ خاصة، ونتمنى ألّا يكون هو الذي يوجّه إلينا التساؤلات. لكنّ الدكتور الجعفري بتاريخه السياسي وموقعه الحالي بوصفه رئيسًا للتحالف الوطني ورئيس أكبر كتلةٍ برلمانيةٍ هي المسؤولة عن الحكومة، يُفترض أن يعطينا هو الأجوبة. التنازع على الكثير من المناطق بكثرة كما قال الدكتور عامر ونسي منطقة واحدة هو العراق التنازع، والدستور حل لفلسفة المادة 112 مع ذلك لقسمة الثروات الطبيعية، ولم نختلف عن تحقيق الموازنة منذ اربعة اشهر، لحد الان لم نثبت الثروات الطبيعية كيف حصل مع حكومة المركز او حكومة الاقليم، الكل تدعي بالدستور والكل بعيدة عن الدستور.

هل سيأتي القادة السياسيين والانتخابات بحل؟ الانتخابات ستأتي بالقيادات نفسها. تغيّر زيدٌ وعمر نعم، ولكنّ المكون الكردستاني بفكره بقي موجودًا، والتحالف الوطني بفكره بقي موجودًا، والعراقية بفكرها بقيت موجودة. بتصوري تلك القوى هي جزءٌ من المشكلة وليست جزءًا من الحل. أتمنى على السيد الجعفري رئيس الاتحاد الوطني أن يضع المشرط على جسد العراق لكي يعافي.

❖ **الدكتورة سلامة الخفاجي: نحن بحاجة إلى إحصائيات لأداء البرلمان والوزارات خلال الأزمات**

أشكرك جزيل الشكر دكتور إبراهيم على استعمال اتمنى ان تكون هي المؤسسة بأنهم آباؤنا المؤسسون. المتابع للساحة العراقية والمواطن العراقي يرى أنّ الخلافات التي تحدث بين القيادات السياسية في وادٍ واحتياجات المواطن العراقي وتلبيتها في وادٍ آخر. لا فواصل بين الأزمة والخلافات ويحدث ذلك على حساب مصلحة المواطن العراقي، فهذه الأزمات تؤثّر على المواطن العراقي، مرةً بصورةٍ مباشرةٍ عن طريق الانفجارات والعمليات الإرهابية التي تخلّف العدد الكبير من الضحايا والشهداء والجرحى، ومرةً أخرى بصورةٍ غير مباشرة، عن طريق إفراغ إنجازات الدولة العراقية من سلطةٍ

تشريعيةٍ وتنفيذية. إذًا، المتأثر الرئيسي من هذه الأزمات هو المواطن العراقي. أنا اتساءل، هل من إمكانيةٍ لإجراء إحصائياتٍ بشأن أداء البرلمان والوزارات خلال الأزمات لكي نتمكن من أن نقارن بين حجم الإنجازات في فترة الأزمات وحجم الإنجازات في فترة غيابها؟ وكما هو معروف، هناك انتخابٌ وهناك شخصٌ منتخب، فإن كانت إنجازاته غير صحيحةٍ فما يمنع الناخب أن يغيّره. إذا تمّت العملية بشفافيةٍ وطُرحت إنجازات هذا الشخص على السلطتين أو على كل الوزارات، عندها نترك فرصةً للمواطن العراقي أن يقرر في المرحلة القادمة من سينتخب.

- **الأستاذ مهند الكناني: نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية 34 في المئة؛ غياب البرنامج السياسي؛ الحاجة إلى تحديث قانون أصول المحاكمات الجزائية**

كلنا (زعلنا) على المتظاهرين حينما قالوا إسقاط العملية السياسية. أجرت شبكة عين استطلاعًا سريعًا جدًا لنسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات، فظهر أنّ نسبة المشاركة تراوت بين 34 في المئة و40 في المئة، قد تكون النتيجة غير دقيقة.

هناك غياب الإرادة الحقيقية للمشروع السياسي وللجميع، كعاملين ومسميات تفضل بها السيد في البرنامج الشيعي ليس ارادة سياسية ولا برنامج للشيعة، والكرد لهم برنامجهم الخاص، والسنة غدوا مدافعين وبلا برنامج ومن ثمَّ غاب البرنامج.

أولاً، دعونا نتحدث عن منافع الأزمات، في العراق منافع في انتخابات مجالس المحافظات الى الان، الاول دستوري هل هناك قانونٌ لتطبيق النظام الفدرالي؟ إذا كان هناك قانون، فلماذا لم تُناقَش قوانين من أهمها فيدرالية المحافظات، وقُدّمت فكرة أن تشكّل كل محافظة إقليمًا؟ ثمة سؤالٌ آخر سياسي، وكنت أتمنى من حضرتكم أن تحدّثونا عن الأغلبية السياسية - وهي

باعتقادي في القائمة الأولى – هل لديكم برنامجًا لتشكيل أغلبيةٍ سياسيةٍ بشرط أن يكون ذلك قبل الانتخابات؟ وهل يمكن أن تشكّل هذه الأغلبية السياسية حكومةً استباقية؟ الحكومة تشكل مقدمة، هذه حكومتنا وهذه الأغلبية والباقي معارضة. السؤال الثالث متعلقٌ بالأزمة القضائية؛ هناك دولةٌ قبَلية وهي السعودية، وهي دولةٌ كاملةٌ باسم آل سعود، وهي تقطع يد السارق. السؤال هو ماذا إن ظهر السارق بريئًا بعد تنفيذ العقوبة؟ الخلل نفسه لدينا في القضاء العراقي، لحدّ الآن يعتبر القضاء العراقي الاعتراف سيد الأدلة، فلو جئت بمحقّقي العراق ترى أنّ لديهم طريقةً واحدةً وهي "اضربه وعلّقه وأرسله إلى القاضي". والقاضي يجعل من أقلّ اعترافٍ سيد الأدلة، فالسؤال هو، ألديكم برنامجًا لتحديث قانون أصول المحاكمات الجزائية؟ لدينا خللٌ في المنظومة القضائية، فالقضاء يأخذ الاعتراف ويعتبره سيد الأحكام، في حين أنّ الغرب جميعه يعتبره قرينةً وليس دليلاً.

❖ **الشيخ وثاب شاكر: ضرورة حلّ مطالب المتظاهرين المشروعة؛ نحتاج إلى قوة القانون**

دار حديثٌ شيّقٌ حول الخلافات السياسية، ولكننا لم نتطرق إلى موضوع المتظاهرين. بتقديري لم تكن المعالجة لموضوع التظاهرات بالمستوى المطلوب، وبادر الإخوان لحلّ الإشكال. اليوم أكمل المعتصمون في هذه الساحة سبعين يومًا. صحيحٌ أنّ بعض المعتصمين قد يكونوا مدفوعين، وحتى لو تَحقّق لهم كل ما يريدون لن يقبلوا؛ قد يكون لبعضهم برنامجٌ ما. ولكن يوجد أناسٌ لديهم مطالب مشروعة، وبتقديري بإمكاننا حلّ هذه المطالب المشروعة بإجراءاتٍ سريعة. بالنسبة إلى لمشاكل التنفيذية في مجلس الوزراء، يمكن اتخاذ قرارٍ يشمل جميع الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه لحسم المشاكل. إشكال السلطة التنفيذية هو في كيفية حلّ عملية التشريع. وبالنسبة للإشكال في السطلة التشريعية، فيمكن أن يُصار إلى التصويت في البرلمان

ويُجرى الضغط لتسيير الأمور المقبولة. نحن بحاجةٍ إلى قوة القانون؛ وأقول بكل صراحة، الكثير من العوائل بدأت تحزم أشياءها وتهاجر، فقد بدأت تخاف من المجهول. في كل بلدان العالم يقصد المواطن أيّ مكانٍ في الدنيا فيجمع مالًا ويعود ليبني بلده، إلّا في العراق، يعمل المواطن في بلده ليجمع مالًا ثم يهاجر.

- **الدكتور محمد الشرع: وجهات نظر متخالفة لقادة التحالف الوطني. تكمن أزمتنا في عجز الحكومة عن تفعيل المصالح الاقتصادية مع الدول، وفي سوء الأداء الحكومي، وفي عودة العناصر باللباس الزيتوني إلى المواقع، وهو ما أضعف ثقة المواطن.**

هذه المرة الرابعة التي أحضر فيها إلى الملتقى، وأحضر اليوم مع واحدٍ من قادة التحالف. في اللقاء الماضي لم أكن متفائلًا مع الدكتور أحمد الجلبي، أمّا اليوم فتفاءلت قليلًا. أربعةٌ من قادة التحالف، ووجهات نظرٍ غير متطابقةٍ وبشأن مسألةٍ خطيرةٍ حيث نتحدث عن مستقبل البلد. أعتقد أنّ على التحالف أن يكون أجندةً واحدةً على هذا الصعيد. لست أدري، هل وصلت الخلافات إلى داخل التحالف؟ أتمنى ألّا نصل إلى هذه المرحلة، لأنها تؤشر إلى أزمةٍ خطيرة.

الأمر الآخر هو أنني سمعت تعبير "مشكلة" في الكثير من المداخلات، وتعودنا على هذه الكلمة. في العراق ليست المشكلة مشكلةً واحدة، بل مجموعة مشاكل مركّبة. لكنّ المشكلة الأساسية تتعلق بعلاقاتنا مع الدول، وفي الواقع، إنّ تثبيت مصالح الدول في بلدٍ مثل العراق يُفترَض أن يكون فيه استثمارات، هو مطلبٌ أساسي. وينبغي أن يتعامل العراق مع العالم على هذا الأساس، لكنه لم يحقق أن نوعٍ من الاستثمار الذي يمكن أن يبني علاقاتٍ اقتصادية بينه وبين باقي الدول، أعتقد أنّ هذه واحدةً من المشاكل التي لا نفكر بها، ونعزو المشكلة إلى قضيةً داخلية، علمًا أنّ القضايا الداخلية عادةً ما تكون خارجية، والأزمات الداخلية تأتي دائمًا من سببٍ خارجي.

دار حديثٌ كذلك عن أنّ الاداء الحكومي فيه مشكلة؛ بالتأكيد، فحتى هذه المشكلة بدايتها الأداء الحكومي، الذي يعاني من أزمة كبيرة. ليس في نية التحالف أن يضع محددات، على الأقل للمسؤولين الذين سيأتون لاحقاً.

ثمة مشكلةٌ أساسيةٌ أخرى تكمن في فقدان الثقة بين المواطن والمسؤولين، وفقدان الثقة هذا كبيرٌ إلى درجة أنّ الكثير ممّن هم الآن في مواقع الدولة كانوا يحتلون مواقع في النظام السابق، وكلّ ما حدث أنهم نزعوا اللباس (الزيتوني) وعادوا بلباسٍ آخر. هذا الأمر يُفقد ثقة المواطن بالتفاعل مع المسؤولين، لذا نحن نواجه أزمة، والائتلاف الوطني متّهمٌ في هذه القضية.

❖ **السفير وليد شلتاغ: سياسة العراق الخارجية على وفق الدستور، والتدخلات الإقليمية أساسها ضعفنا، ومشروع المؤتمر الوطني هو أحد الحلول**

شكرًا جزيلًا معالي الوزير. شكرًا لدولة السيد الجعفري على محاضرته القيّمة. أشكرك على تقييمك الصحيح للتظاهرات حيث قلت أنّ مطالبهم مشروعة، وهذه هي الحقيقة. مطالب التظاهرات مشروعةٌ إلّا في بعض ما تفضلت وأشرت إليه من تدخلاتٍ وعناصر أخرى مخرّبة. أشكرك كذلك على تقييمك الوضع الإقليمي والتدخل الإقليمي في المنطقة.

وأنا لا أتفق مع ما قيل بشأن سياسية العراق الخارجية، بل أرى أنّ سياسة العراق صحيحة، وملتزمةٌ بما جاء في الدستور من حيث مبادئ حسن الجوار والعلاقات المبدئية الصحيحة وفق الثوابت الوطنية العراقية وعدم التدخل والحفاظ على السيادة والاستقرار الوطني. وإنما ثمّة تدخلاتٌ إقليميةٌ سببها مثلما تفضَّل دولة السيد الجعفري، حيث قال إنّ الخلل فينا نحن، وضعفنا يدفع الآخرين إلى التدخّل في سياستنا الخارجية، وهذا تشخيصٌ صحيح.

كان بودي أن تضمّن في مداخلتك بعض الحلول، كالتي طرحها الحزب الشيوعي العراقي والسيد رئيس الجمهورية فخامة السيد جلال طالباني، أي مشروع المؤتمر الوطني الذي يضم جميع القوى الوطنية إلى طاولة المفاوضات، وينطلق منه مشروعٌ وبرنامجٌ وطنيٌّ حقيقيٌّ يضم جميع القوى الوطنية وتنبثق من هذا البرنامج الحكومة الوطنية، وتقضي على المحاصصة الطائفية التي هي سبب البلاء.

❖ **الدكتور سلام الزوبعي: العدل سلوكٌ لا يحتاج إلى تشريع. التظاهرات مسنودة من الربيع العربي وإسقاط الحكومة بهذه الطريقة فتنة. والأشدّ منها أن تستمر الحكومة بارتكاب الأخطاء الكبيرة. خيارنا هو المشروع الوطني.**

نحن سعداء بما سمعناه من الأخ الدكتور الجعفري، هذا الرجل كنت وما زلت أعتبره مصلحًا أكثر ممّا هو قائدٌ شعبيٌّ جماهيري، ونحن بحاجة إلى الإصلاح.

العدل لا يحتاج إلى تشريع قانونٍ في البرلمان؛ العدل سلوك، وهذا السلوك موجودٌ منذ أن خلق الله الخليقة. فقابيل حينما قتل هابيل جاء الغراب لكي يعلمه كيف يواري سوءة أخيه، ولكي يقول العدل أساس الملك. وأنا اقول للذين لا يتسمون بالعدل كونوا بامر الله تعالى وهذا وعد الله لانشك فيه ابدا.

هل تصدقونني إن قلت لكم إنّ ابن الرئيس السابق أو ابن وطبان أو ابن برزان جالسٌ الآن في مرطبات الفقمة أو في حديقة الزوراء أو في شارع المتنبي؟ بالطبع لن تصدقوا. كل سياسيٍّ حكوميٍّ برلمانيٍّ لم يكن عادلًا مع شعبه لن يصل أولاده مرطّبات الفقمة ولا زوجته، أو إلى أيّ مكانٍ في العراق؛ هذه حقيقةٌ خذوها مني.

قدري أنني تصديت لموضوع التظاهرات، وأنا أختلف معكم، فهؤلاء ليسوا متظاهرين؛ هؤلاء كرامتهم ممسوحةٌ بالأرض. الإعلام الحكومي يستهزئ

بهم. نسمع بعضهم قائلاً هذا قدرنا لديكم وهذه قيمتنا لديكم؟ مع الأسف.

تدخّلت بالتظاهرات لسببٍ وهو أننا أعرف أنّ هذه التظاهرات مدعومةٌ من الربيع العربي. والربيع العربي إسلامي، عربي، سنّي، متشددٌ بامتياز. وإذا انتقل الربيع العربي إلى العراق فسيشكّل استفزازًا للكرد والتركمان والمسيحيين، لأنه إسلاميٌّ وعربيٌّ وسنّي، واستفزازٌ للشيعة كذلك، لأنهم جزءٌ مهمٌ من العراق.

تصدّينا لهذه التظاهرات لأنّ فيها الانتهازيين من حزب البعث. هم اليوم ينظمون ورشةً في أنقرة ويلتصقون بالإسلامين ويخططون معهم لغزو العراق.

الخيط الآخر هو المشروع التركي، ونحن لا نتحدث عن التركي السالب. ومثلما يوجد مشروعٌ إيرانيٌّ سالب، يوجد كذلك مشروع تركيٌّ سالب. مشروعٌ تركيٌّ عربيٌّ أمريكي، يفرّق العراقيين إلى معسكرٍ سنيٍّ ومعسكرٍ شيعيٍّ و(أولاد الخايبة يروحون) مثلما قال المتحدث باسم القائمة العراقية: نحن رتّبنا أمورنا ويبقى فقط أولاد الخايبة يعاركون، قرّة عيونكم يا سياسيين.

إخواني، تدخّلت بهذه المظاهرات لأنّ إسقاط حكومة السيد المالكي بهذه الطريقة وبهذه التظاهرات المدعومة من الربيع العربي والإعلام العربي هو استهدافٌ للشيعة، وعندئذٍ يستاء منّا خصوم السيد المالكي في التحالف الوطني. ويستاء منّا شيعة العراق، ونؤسس لمعركةٍ طائفيةٍ بين السنّة والشيعة، وهذا ما يريده الاحتلال وأذناب الاحتلال.

لذلك قمنا بهذا العمل الشريف، ولي الشرف فيه، وأقسم لكم بالله، عملنا على مدى خمسةٍ وأربعين يومًا بمعدّل تسع عشرة ساعة عملٍ يوميًا، في ورشة عملٍ من خيرة أساتذة الجامعات وكبار الضباط لكي نقدّم للسيد المالكي آليةً مدنيةً وطنيةً رائعةً بعيدًا عن الحكومة وبعيدًا عن البرلمان لكي يحلّ مشاكل المتظاهرين.

هؤلاء ليسوا متظاهرين؛ يجب أن نفرّق بين المتظاهر الذي نراه بالعين والمتظاهر الصامت. هناك متظاهرون صامتون في النجف وفي الناصرية ولديهم من المطالب والأمور ما يشيب له الرأس.

فإذا لم ننجح في معالجة التظاهرات المرئية فكيف ننجح في معالجة التظاهرات الصامتة الخجلة في المحافظات الأخرى؟ لذلك، فليسمح لي الأخ الجعفري، وأنا أشكره لرحابة صدره وما وجدت فيه من خلقٍ رفيعٍ في الشراكة الحقيقية، العراقيون لا يعرفون أنّ الدكتور الجعفري يمتلك أكثر من صوتٍ في التحالف الوطني، وهو رئيس التحالف، وهو مسؤولٌ أمام الله وأمام التاريخ عن كل شاردةٍ وواردةٍ فيه. على التحالف الوطني أن يكون موحدًا، وهذه مشكلة، وهو فرضٌ أخلاقيٌّ وشرعي أمّا إسقاط المالكي وإسقاط الحكومة بهذه الطريقة فهو فتنة، والفتنة الأشد هو استمرار حكومة المالكي بارتكاب الأخطاء الكبيرة.

ابن عمي قائمقام قضاء أبو غريب، وهو منذ سنتين في السجن. أقسم بالله جيء بستة عشر شاهدٍ زورٍ ليشهدوا ضده وهو بريء. السيد المالكي وعدني خيرًا والسيد الجعفري وعدني خيرًا. تحدث مظالم في السجن يندى لها الجبين، ويحصل تعذيبٌ في السجن يندى له الجبين، وهناك منظمة تحقيقٍ فيها فسادٌ يندى له الجبين.

ختامًا، أقول للسيد الجعفري أننا أعددنا آلية مَدنيةً دقيقةً من البحث العلمي- باعتباري أستاذًا جامعيًا، إذ يشرفني أنني لم أنتمِ إلى حزب البعث، ولم أكن جزءًا من الاحتلال، ولم أنتمِ إلى أيَ حزبٍ آخر. وسوف أُطلع السيد الجعفري والسيد المالكي على هذه الآلية، وأقسم بذات الله إنّ التحالف الوطني مسؤول - فإمّا أن يتيح الحرية لتشكيل حكومةٍ ترتقي بمستواها إلى معالجة مظالم الناس، أو فليسلك سلوكًا آخر.

أنا مع بقاء الحكومة، ولكن مع إصلاحٍ حقيقيٍّ للحكومة. وأقول من هذا المكان إنّ المشروع السياسي السنّي والمشروع السياسي الشيعي والمشروع السياسي الكردي، فشلوا جميعًا في الارتقاء إلى المشروع العراقي الوطني، والمشروع العراقي قادم بإذن الله والنصر قادم.

القسم الثالث

التعقيبات

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرًا جزيلًا على هذه الملاحظات الوافية المستوحاة من واقع التجربة. وأشكر كل الذين تحدثوا، من أضافوا ومن اختلفوا معي بالرأي، ومن أتحفّظ على بعض مداخلاتهم. كلهم يجمعهم شكري وحبي وتقديري.

وإذا أردت أن أمرّ على كل مداخلةٍ فأستوفيَ ما تحمله من عمقٍ وتحليل، وما تستحق من إجابة، سأحتاج إلى سلسلةٍ من المحاضرات، لأنّ المداخلات تناولت كل ما أشرت إليه من ملاحظات، فغطّت وضع العراق من كل الجوانب المتعلقة بالشأن العراقي، أفقيًا من حيث الجغرافيا، وعموديًا من حيث التاريخ. لذا يصعب، أو يستحيل عليّ أن أفي هذه النقاط حقها. لذا أنا بين خيارين، بين الاختصار المخلّ، والوقوف عند بعض المحطات حتى أستطيع أن أقيم ما بذمتي.

نحتاج إلى ثقافة دستورية

ما أشار إليه الدكتور عامر الفياض، وقسم الأزمة إلى مرحلتين، وتساؤله عن إمكانية الحل. تدوين الدستور لا يعني أنّ الدولة أصبحت دستورية. حتى تدوين الدستور في العراق حصل في زمنٍ قياسي، وبحسب تجربتي المحدودة، فالدساتير في العالم أخذت وقتًا طويلًا لكتابتها. دستور العراق كُتب سريعًا،

فلم يستوفِ حقه من حيث الوقت الكافي ليكون شاملًا، وليُطبّق ويُثقف الشعب عليه. أنصح بقراءة كتاب هاري نيورك (أوراق دستورية)، وإن لم يكن لديك الكتاب فأنا حاضر، أعيره لكم لأنه ليس بحوزتي سوى نسخة واحدة. يمكنكم أن تقرؤوه وتروا كيف أنّ هؤلاء، منذ عام 1860 حتى اليوم، يعملون على تثقيف شعبهم كيف يتعامل مع أوراق الفيدرالية. وضعه ثلاثةٌ من عباقرة القانون، فبيّنوا فيه كيف يُجرى الانتخاب، وأنواع الفيدراليات. يحتاج تثقيف الشعوب والارتقاء بها إلى الثقافة الدستورية وقتًا غير قليل. هذا جانب، أمّا الجانب الآخر فهو أنّ الدستور ليس نصًا دينيًا مقدسًا. نعم هو حقٌّ لا يجوز تجاوزه، وإنما تبقى جدلية التطبيق والتنظير. بعد وضع الدستور يُنتقل إلى التطبيق، ويعدّل الشعب الدستور على ضوء التجربة الدستور ياخذ بالشعب الى المستوى التطبيق والشعب يعي ويبدل مواد الدستور على ضوء التجربة.

لكل دستورٍ ديناميته، وللمقارنة، أقوى دستورٍ في العالم هو دستور أمريكا، تبدّل ستًا وعشرين مرةً ما بين عامي 1789 و1971. أنا أوافقك الرأي. ولكن لا ينبغي الآن أن نطبّق الدستور بطريقةٍ ميكانيكة، يجب أن نطبقّه بأن نبدأ مؤسساتنا، ولكن الزمن له ثمن.

تحولت الطائفية إلى ثقافة

قال الأستاذ عبد فيصل السهلاني إنّ الطائفية ليست في مرحلة الحكم، بل كانت موجودةً في مرحلة المعارضة، وهذا صحيح. وأحبّ أن أقول لك أننا لا نعتبر صدام حسين نموذجًا للطائفة السنية، كما لا ينبغي أن نقول كأكرادٍ إنّ صدام حسين بما ارتكب من جرائم يمثّل القومية العربية، فصدّام قتل السنة قبل الشيعة، وقتل العرب قبل الأكراد.

الطائفية كانت غريبةً على المجتمع، وجاءت بعد التغيير، تحولت إلى ثقافة، وأصبح البعض يتحدثون عن السني وعن الشيعي، وأخذت منحى غير

المنحى الأول. هذه ملاحظة السيد عبد فيصل السهلاني؛ أزمة انعدام الثقة بالطريقة الوطنية، لا توجد أيّ وطنية.

◄ الأزمة تحتاج إلى إرادة حلّ

السيدة صفية السهيل تساءلت عن كيفية الخروج من الأزمة. لسنا في صدد إعداد بحثٍ لتحليل نقاطٍ مفصليةٍ وأساسية. القضية تحتاج إلى إرادة حلّ. البحوث والنقاط والمنهجيات وما شابه ذلك تأتي، ولكن ان كانت لديك ارادة دقائق آتيك بها، ولكن ان لم تتحرك الخارطة لم تتحول من جامدة الى متحركة. إن كانت هناك إرادةٌ وطنيةٌ حقيقيةٌ للانتقال بالعراق من الأزمة إلى الحلّ، تأتي النقاط التي ذكرتها في البحث.

أمّا بالنسبة إلى مدى احترام الشيعة للشيعة أنفسهم، فأعتقد أنّ لهذا الأمر وجهًا إيجابيًا ووجهًا سلبيًا. الوجه الإيجابي هو أنّ الشيعة ليسوا طائفيين. وأمّا الوجه السلبي، فهو أنك حينما ترغب بإنصاف الشيعة يقال أنك طائفي.

أتذكّر حادثةً حصلت في عام 2004 حيث سألني أحدهم في "البالتوك" - وكان الدكتور محمد حكيمي يدير الندوة، وخجل أن يصرح بالسؤال - وقال لديكم عضوٌ في مجلس الحكم وابنه وزير، فقلت أنت تتحدث عن السيد محمد بحر العلوم الذي هو عضوٌ في مجلس الحكم وعن ابنه الدكتور إبراهيم الذي هو وزير النفط. إذا لم تقل أنا أقول. نتحدث بصراحة، أنا أعرف أنه يُعتبر عيبًا أن يؤتى بشخص كان أبوه عضوًا في مجلس الحكم، ولكنّ هذا ليس صحيحًا. إنما ما هو الدليل القانوني والشرعي والمدني على وجوب استبعاد شخصٍ لديه الكفاءة؟ هذا أمرٌ نُحاسب عليه. لا يؤتى بشخصٍ غير كفؤ، ولكن في الوقت عينه لا يُقصى أحد. الشيعة عانوا، وكذلك السنّة عانوا، والأكراد عانوا، فإذا كان هناك تقسيمٌ موضوعي، منطلقٌ طائفي، ماذا خسرنا هذه المنطقة وهذه المنطقة ويجب ان تكون كمبيوتر هناك رعاية تتناسب مع حجم الماسي الموجودة.

تعسف في استخدام الحرية

تشريع قانون التمييز؛ القانون موجودٌ في الدستور. وبالمناسبة، اليوم لا أحد يدّعي، لا البرلمان ولا الحكومة - ولا حكومتنا المحلية - ولا مجالس المحافظات لا تمييز جنسي أو تمييز قومي أو تمييز طائفي.

ألقيت خطابًا عام 2005 في مجلس النواب فقلت، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم، وبدأت بالكلام، وبعد أن أنهيت الخطاب وتفاعل معي النواب وصفقوا لي، قام أحدٌ من الإخوة الأيزيدية فقال لدي إشكالٌ مع السيد رئيس الوزراء، كيف يلعن الشيطان الرجيم ونحن لدينا كذا وكذا، فنظرت إليه وقلت : يا عزيزي ما كان ظنّي أن أستفزك، وأنا رجلٌ مسلم، والدستور كفل حقي كإنسانٍ مسلم، فإن قال لا تلعنه فلن ألعنه. فالحرية موجودة، أعتقد أنّ هناك من أساء استخدام الحرية وصار هذا الحقّ يُستخدم استخدامًا تعسفيًا، لا يوجد تمييز. في حقوق المرأة لا أحد يستطيع أن ينافسني، وهذا شرفٌ لي، ولنا، وإخراج المرأة والطبقة الفقيرة، قوميات متعددة، وديانات متعددة، واتجاهات سياسية متعددة، كلنا نتحدث بهذا الحقّ ونتكئ على الدستور، وهو بالفعل موجودٌ في الدستور ولا نناقش فيه.

عامل الزمن حقيقة في بناء الدولة

الأستاذ منتصر الإمارة آخذ منه لنا في كل شهرٍ أزمة. نحن كل يومٍ في أزمة، وبين أزمةٍ وأزمةٍ لدينا أزمةٌ أخرى. الأزمة تعبيرٌ عن خواءٍ وضعفٍ موجودٍ في الداخل. ومثلما قلنا قبل قليل، المطلوب هو الثقة بين الأطراف المعنية، واستخدام الكفاءات الحقيقية في مفاصل الدولة، وهذا موجودٌ في البرنامج الحقيقي لمنافسة الدوائر، وعدم الإسراف في مأسسة أجهزة الدولة. الحكومة ليست بالقرارات العامة، فتكون لها سلطةٌ تنفيذيةٌ بما أنها تمارس دور الحوكمة، هذا ضعف، وهذا الضعف موجود، ومرةً أخرى أقول عليكم

بناء المؤسسات. يمكنكم القيام بأيّ شيءٍ لكن لا يمكنكم اختزال الزمن، فهو حقيقةٌ أساسيةٌ في بناء أيّ دولة.

◄ تجربة الفيدرالية في العراق سبقت الديمقراطية

الأستاذ أسعد الهاشمي، التحديات وتفضل في محور محلي معارض، لا اعتقد ان كنت تشير الى مناطق، انا بتصوري جاءت متأخرة، فالبداية كانت ليس مع هذا الاتفاق ولكن حاولت ان تحركها، اما من ثقافات رد الفعل أو ثقافة من خارج الحدود، ولو عدنا بالذاكرة قليلًا إلى عام 2003 - 2004 إلى خطبات الجمعة وإلى غيرها لوجدنا أنها كانت متوازنةً ورائعةً ومتآخية، ولكن دخل سادة السوء من الخارج، فحاولوا أن يُلقوا فتنة.

أمّا تقسيم الإدارة والإقليم - فليتحمّلنا أبناؤنا وبناتنا وإخوتنا الأكراد - تجربة الفيدرالية في العراق وحسَب ثقافتي المحدودة لم أشاهد مثلها في العالم كله، كيف؟ الفيدرالية وُجدت قبل الديمقراطية، وبعد النظام المركزي الدكتاتوري. والولادة الفيدرالية أصبحت واقعًا على الأرض؛ برلمانان وحكومتان وعشر سنواتٍ من التطبيق. من الذي يولّد الفيدرالية عادة؟ قرارٌ ديمقراطي. ومن الذي أقرّ الفيدرالية؟ السلطة الديمقراطية المركزية. ولكنّ التجربة العراقية استثناءٌ حيث سبقت الفدرالية الديمقراطية. الفدرالية تنشأ في العادة من رحم الديمقراطية. كنت أشعر في حواراتنا في المرحلة الأولى أنّ العقل الكردي السياسي كانت له سابقةٌ في التطبيق الحكومي، أمّا العقل الآخر فليست له مثل هذه السابقة، والسياسة فن.

◄ أين الإحصاء السكاني؟

لماذا ينادي الكردي أنّ كركوك حسمها كذا وكذا؟ يجب الرجوع إلى الدستور. ذكرت المادة 141 من الدستور ثلاث نقاط: الإعمار وإعادة التوازن

ثم الإحصاء في عام 2007. وفي عام 2005 تعالت الصيحات: لماذا أخّر الجعفري الإحصاء؟ اليس الاحصاء بالمال، فكيف بالتوازن؟ وبالعكس أنا أسعى وراء الجماعة. وآنذاك، حينما أطلعت الأستاذ جلال الطالباني، منّ الله عليه بالصحة والعافية، قال من الضروري أن تتحدث حينما نخرج من الغرفة حتى يراها الإعلام وأخرجت الوثائق كلها. وحينما استعجلته ورأى أنّ اللغة شديدة، أرسل رسالةً خطيةً لا مطبوعة، وقال والله أعرضها على التلفاز ليشاهدوها، وعدنا إلى الإحصاء، والدستور يقول بإجراء الإحصاء عام 2007، لنترك الجعفري يجريه، كيف أجريه؟ أأتمرد على الدستور؟! وخرجنا من عام 2007 ونحن الآن في عام 2013، أين أصبح الإحصاء؟

وجّه الأستاذ أسعد الهاشمي مجموعة اتهامات. في المعارضة مثّلت حزب الدعوة الإسلامية ورفضت حضور مؤتمر لندن، ورفضت حضور مؤتمر الناصرية. وفي مؤتمر بغداد ومؤتمر في كردستان - مع كامل احترامي - وجّهت رسالةً إلى الذين حضروا من إخواني وزملائي من المعارضة. وعندما فتح معي الأميركيون حوارًا - وكانت المرة الأولى التي أرى فيها أميركيًا فيها في حياتي في ذلك العام، أي قبيل الضربة عام 2002. قالوا "عجبًا أنتم أعطيتم سيلًا من الشهداء"، فقلنا "أعطينا شهداء ولكن لا لكي تأتوا أنتم وتُجروا مؤتمر واجهةٍ للضربة التي سيعقبها احتلال. نحن لا نريد ذلك." قالوا "كيف يسقط النظام إذًا؟"، قلت "اسحبوا سفاراتكم في بغداد وأغلقوا سفارات النظام في عواصمكم، وحولوا الثروة العراقية إلى الشعب العراقي، إلى مؤسساتٍ أمينةٍ في الأمم المتحدة، حولوا الحصار الاقتصادي على الشعب وتجويع الشعب إلى حصارٍ سياسيٍّ على الحكومة، ثم حولوا صدام حسين إلى مجرم حرب، لن يبقى أسبوعين". نحن لا نختلف على التغيير، نحن طلاب التغيير، وهذا ليس عذرًا، ما يحدث الآن تداعياتٌ لتلك الأحداث.

ثم كنت أتناقش مع جماعةٍ حينما كنت أترأس مجلس الحكم، وكنت

الأول حسب الترتيب الأبجدي، قلت لهم أنتم تتحدثون عن الوطنية والاحتلال. تحدثتُ بكل صراحة، السيد بحر العلوم وغازي الياور وعدنان الباججي وكثيرٌ من الشخصيات تتحدثون عنكم وانتخبكم شعبكم، وأنتم ماذا؟ هذا الربيع العربي، هذا الجواب على هذا الكلام، الحقيقة أنّ الربيع العربي بدأ في العراق منذ عام 1991. كل محافظات العراق ثارت من أقصى منطقةٍ في كردستان إلى أقصى منطقةٍ في الجنوب، كلها ثارت، ووقف الإعلام أخرسًا. الآن المظاهرات تطالب بجلسةٍ رياضية: مع أو ضد، هذا صحيحٌ في الرياضيات ولكنه ليس صحيحًا في السياسة.

◄ تورط المعارضة بحمل السلاح

الأستاذ محمد مرعي؛ حول غياب المشروع الوطني، أنا أوافقك الرأي، هناك خللٌ واضحٌ. ويكمن الخلل في عدم تحويل المشروع على مستوى التنظير أو على مستوى التطبيق إلى ما نطمح إليه، وبالنسبة إلى استشراء الفساد الإداري فهو ليس خافيًا على أحد. أمّا إلغاء المعارضة فلا أوافقك الرأي، المعارضة تعارض وبشكلٍ طبيعي ولا أحد يأخذ عليها مأخذًا لأنها تعارض. ولكن، لا سمح الله، حينما تتورط بحمل السلاح يصبح الموضع مختلفًا.

◄ الأزمات ستنجب قيادات استثنائية

الأستاذ الجابري، بالنسبة إلى التهرب من الأزمة أجيب بأني لست متهربًا من الأزمة ولكني لست مخادعًا لأحد. لم أسمِّها أزمةً إلّا في الشهر الرابع، وأعرف الفرق بين المشكلة والأزمة، بدليل أنّ المشاكل التي كانوا يسمونها أزماتٍ لم تعطّل لا السلطة البرلمانية ولا الحكومة. طلبت من العراقية ورجوتهم في البرلمان ألّا يحوّلوا الانقطاع إلى قطيعة. وفي الخارج قلت لهم إنهم لن يخلقوا أزمةً فهذه مشكلة، بدليل أنهم عادوا. فالانسحاب من الحكومة مشكلةٌ وليس أزمةً والحكومة ستستمر، وعادوا إلى الحكومة. أمّا الآن، فقد

تعطلت المؤسسات فعبرنا من المشكلة إلى الأزمة. هذه أزمةٌ وليست مشكلةً عادية، أريد أن أجملها ولست مأزومًا منها. فلتعلموا، أنا أرضع من ثدي الأزمة، حينما أواجه أزمةً أعطيها وحينما تشتد عليّ أعطيها المزيد. اعتبِرها ما شئت. أزمةٌ تمرّ بها البلاد، أو العائلة، أو أنت شخصيًا؛ أنا لست مسؤولًا عن الأزمة ولكني مسؤول عن كيفية توظيفها ومواجهتها. كل واحدٍ فينا مرَّ بأزمات. منذ الطفولة تعوّدنا على المشكل وعلى المعاناة. أنا أحترم الإنسان الذي يواجه الأزمة بالثبات. وليسمع العالم، هذه الأزمات ستنجب من رحم العراق قياداتٍ استثنائية. ارجعوا إلى خطاب القاهرة في عام 2005 من على منبر الجامعة العربية، فمن يعتقد أنّ العراق يُختزل بشخصٍ فإذا مات ذلك الشخص مات العراق ليست مشكلة؛ ففي العراق منجم أبطالٍ يذهب واحدٌ فيأتي ألف واحد. هذا ليس شعرًا ألقيه عليكم؛ انظروا في شاشات التلفاز كيف تزداد مشاريع العراقيين. طلبتَ مني أن أستخدم مبضع الجراح، ولكن أسال نفسي أولًا إن كانت ثمة مصلحةٌ بذلك، فأرى أنه، بصورةٍ عامة، لا توجد مصلحة.

رجل النظرية ورجل التطبيق

الأستاذ علي السعدي؛ الدولة لم تتشكل بسبب غياب الفكر السياسي. صحيحٌ أنّ الدولة لها رجالها ولها نظرياتها، ومن الخطأ تدويل نظرية المعارضة إلى نظرية الدولة، ورجال المعارضة إلى رجال الدولة. وحسنًا فعل نيلسون مانديلا عندما احترم نفسه ورأى نفسه الرقم الأول في المعارضة فسلّم أمانة الحزب إلى أوليفر وسلّم رئاسة الجمهورية، وارتكن. ليس من الضرورة أن تكون رجل المعارضة وتكون الرجل الأول في الحكومة. قد يكون هناك بعض القادة كذلك، ولكن ليس لدينا رجل النظرية ورجل التطبيق الوقت عينه.

وكيف تعتبر أنّ المثقف غير سياسي. أنا أعتبر المثقف غير السياسي بؤسًا، وأنا أفرّق هنا بين المثقف غير المسيّس والمثقف غير السياسي. وأمّا

أن يكون سياسيًا غير مثقفٍ فهذه كارثة؛ كيف تقود الناس؟ بالعصا؟ إن لم يكن لدى المرء وعي الفكر، ووعي الواقع، ووعي الأهداف، ووعي البرامج، ووعي الآليات المناسبة، فكيف سينهض ببنائه ولا آليات لديه؟

تحويل السياسة إلى حرفةٍ أمرٌ جميل. المهنة عند العرب هي التي يمتهنها الإنسان؛ مهنةٌ تعشقها. الزراعة مهنة، والمدينة مهنة، لأنّ الأمور تُدار فيها بالقانون. أوافقك الرأي بالنسبة إلى احتراف السياسة، فالمكاسب فيها مكاسب محضة، وحيث يبيع الإنسان بلده والمواطن ليحقق المكاسب. وأرى بعض السياسيين (دكنوا) السياسة، عملية (الدكنة) جعلت البيع والشراء والعمل السياسي يتحول إلى بضاعة.

يجب الفصل بين السياسي والمثقف. لا أعرف أيُسمح للسياسي أن يكون غير مثقف؟ وإن أراد أن يكون كذلك فلا ينبغي أن يعتلي منصة السياسة، فالسياسة تحتاج مثقفًا يعرف الحدود بين السلطتين التشريعية والقضائية، ويعرف حقوق المواطنة وما إلى ذلك، كل ذلك ثقافة. وأمّا أن تكون غير مثقّفٍ وتدير بلدًا فهذا شيء لا يطاق وغير معقول.

أتفاق معك تمامًا بشأن دور المنتديات، فهي الرئة التي يتنفس منها السياسي ويتعلم منها، مثلما سجلتُ جميع الملاحظات التي أُلقِيت؛ أعتقد أنّ هذه المادة هي عصارة تجربةٍ وعصارة ثقافةٍ وعصارة فكرٍ وعصارة إبداع، يجب أن يتعلم.

◄ تأسيس الدولة يحتاج إلى نضال

الأستاذ إحسان العطار؛ النجاح في التأسيس والفشل في الإدارة أمرٌ ممكن. ولكنّ التأسيس صعبٌ جدًا. في الإدارة بإمكانك أن تكون أكاديميًا، أمّا المؤسس فهو معجونٌ بين القيادة السياسية وبين التنظير، وقد لا يكون موفقًا في إدارة مؤسسة، فكم من عظماء من الدول في العالم هم من

المؤسسين ولهم امتياز؛ جورج واشنطن وجيفرسون مؤسسان أسسوا لدولتهم، ولكنّ الإدارة على الجميع. ليس عيبًا أن آتي بأستاذٍ في الجامعة وهو أستاذي بل أستاذ أستاذي، فأستفيد منه في نظريات الإدارة، هذا شرف، وتأسيس الدول يحتاج نضالًا.

قال إنّ العملية السياسية خارجةٌ عن السكّة، وأنا أتصور أنّ الفساد الذي نواجهه الآن مُرحّل من القضية الصدامية إلى البعثية الصدامية؛ خمسٌ وثلاثون سنةً ثقافة فسادٍ ونظريات فسادٍ ومؤسسات فساد، بل دخل البيت ليفسد الأولاد على آبائهم وأمهاتهم، وأضيفَ اليوم فسادٌ جديدٌ هو الانتفاع وتسخير أموال البلد.

اصنع عراقًا قويًا يكون عصيًّا على التدخل

الأخ أبو مرتضى ذكر مجموعة نقاط، منها أنّ التدخل الإقليمي حصل بسببنا. أنا أشرت أنّ ما من بلدٍ يمكن أن يُستضعف إن لم يحمل إمكانية الضعف. فلنصنع عراقنا بأيدينا ويكون غير قابلٍ لتدخّل أحدٍ فيه. إن لم نصل إلى اليوم الذي يكون فيه العراق عصيًّا على التدخّل، فسنبقى نتوسل العالم لكي لا يتدخّل في أمورنا ونستجدي الحقوق. اصنع عراقًا قويًا يكون عصيًّا على التدخل.

قانون الأحزاب وبريمر؛ بريمر جاء بوقته وأدى ما عليه وأساء، واختلف مع من اختلف، وكنت في مقدمة المختلفين معه. وظهرت ظاهرة تفريخ الأحزاب، أشاهد أشخاصًا ليست لديهم أحزاب، ولكنك ترى واحدهم راسخ، وعقليته قيادية، سياسيٌّ منظّر، وصاحب تجربة؛ سمّه ما شئت، ناشط مجتمعٍ مدني. وهو شخص وطني، مخلص، لا يُباع ويُشترى في سوق المزايدات. نحن نريد الأحزاب ولكننا نستخدم الوطنية لصالح الحزبية ونستخدم الأحزاب لصالح الوطنية. أريد أن أرى أهناك فرقٌ أم لا؟

لا يصح أن أستثني شخصًا كفوءًا لأنه ليس من حزبي، ما الفائدة، أين الوطنية؟ ما قيمة العمل الحزبي في هذه الحالة؟ يُؤسس حزبٌ ما ويُختار أرذلهم للانضمام، مع العلم أنّ من استُقصي هو الذي ينبغي أن يكون في مقام من اختير.

كيف أصبح إبراهيم بحر العلوم وزيرًا للنفط؟ نحن الذين نوزّع الحقائب، وكلٌّ أخذ حصته. فقلنا فلنحافظ على وزارة النفط ووزارةٍ أخرى، وقُدّم فلانٌ ولكني لم أقتنع بكفاءته، وقدّمت إحدى الجهات إبراهيم بحر العلوم وهو لا ينتمي إليها، ولكنّ لقبه العلمي وتجربته السابقة كوزيرٍ جعلتني أوافق عليه دون أيّ إشكال.

إن كان ابنك مريضًا تقصد الآخر الشيعي أو الآخر المسيحي دون أن ترى مشكلةً في ذلك لكي يُشفى ابنك. أفهذا العراق كله لا يعادل ابنك؟ أين الوطنية إذًا؟ هذه ثقافةٌ ينبغي أن نهجرها.

◄ القادة السياسيون لن يتبدلوا إذا لم تتبدل القواعد

أبو مرتضى؛ القادة السياسيون لم يتبدلوا، ولن يتبدلوا إذا لم تتبدل القواعد. هذه نظريةٌ في علم الاجتماع السياسي، قبل أن أذكر ما قال القرآن، وما قال الإمام علي بعده، سأذكر ما قال جون آدامز: ما استقلّت أميركا من نير الاحتلال البريطاني إلّا بعد أن استقلّت بعقلها كيف تفكر وبقلبها كيف تحمل قِيمًا، وبعد ذلك انتصرت على الاحتلال البريطاني. وقال لينين: القمة تجلبها القادة. وقال الإمام علي: كيف ما تكونوا يولَّ عليكم. القمة تولد من رحم القاعدة. هؤلاء الناس الذين ينتخبون، هل هم صادقون في تصويتهم؟ يصوتون لمن؟ للكفؤ؟ للذي يخدم البلد؟ هل سألوا أنفسهم ما موقع من يصوتون له؟ وحسنًا فعل من قال نحتاج إلى أن يتثقف الناس.

السيدة سلامة الخفاجي تقول إنّ المواطنين في وادٍ والأزمة في وادٍ آخر.

أنا أشعر كذلك أنّ هناك ازدواجٌ بالنقاط. هناك مواطنون لديهم احتياجات، وآخرون لديهم صفقةٌ سياسية. كذلك، هناك عددٌ كبير، أنا شاهدٌ عليهم، من كل الشرائح يفكرون فعلًا بحلّ للمشكلة.

وعي الجمهور

الأستاذ مهند الكناني، نسبة المشاركة في الانتخابات حسب ما كشفته شبكة عين بلغت أربعًا وثلاثين في المئة، هذا الرقم يمكن أن نتعامل معه لأنه ليس بالجغرافيا، فالجغرافيا لا تتبدل، قمة إيفرست يتجاوز ارتفاعها ثمانية كيلومترات، وخندق ماريانا في المحيط الهادي يتجاوز عمقه عشرة كيلو مترات تحت سطح البحر، هذه أرقامٌ تبقى ولا تتبدل. أمّا التصويت فهو حدثٌ أجري بديمقراطية.

والسؤال المتمِّم لما تفضل به الأخ مهند الكناني هو كيف نصل بنسبة الأربعة وثلاثين في المئة، إلى نسبة أربعٍ وثمانين في المئة إن شاء الله، وعي الجمهور هو الذي يعوَّل عليه.

هل نظامنا فيدرالي؟ نظامنا فيدرالي من الناحية النظرية الدستورية. عمليًا، لدينا فيدراليةٌ واحدة، إقليمٌ فيدراليٌّ واحدٌ هو إقليم كردستان. أنظمة العالم ليست فيدراليةً بالمطلق أو كونفيدراليةً بالمطلق. وهناك نظامٌ آخر غير مشهورٍ يسمونه (الفدراسي) وهو نظامٌ غير فيدراليٍّ يستثني إقليمًا واحدًا تُطبَّق فيه الفيدرالية والبقية لا. أمّا نحن، فنظامنا فيدراليٌّ من الناحية الدستورية. لا أحد يمنع أيّ محافظاتٍ ثلاثٍ من أن تصبح إقليمًا، وهذا حقٌّ لا يناقش فيه أحد. باعتقادي أنّ الفيدرالية تحتاج ثقافةً وتحتاج موقفًا. نثقف شعبنا؛ الشعب الكردي مثقّفٌ حول اليفدرالية منذ مرحلة ما قبل السقوط. كما حدثني الأستاذ جلال حينما كنا في المعارضة قائلًا "إذا سقط النظام وأقمنا نظامًا فيدراليًا، أو إذا قامت الدولة الكردستانية، فالشعب الكردي مشبّع بفكرة الفيدرالية بحيث غدت في اللّاشعور لديه، وقد أخذت وقتًا حتى صارت كذلك.

برنامج تحديث القوانين الجزائية؛ لست مطّلعًا إن كانت هناك أيّ مشاريع لتحديث السلطة القضائية. إن لم تكن موجودةً وكانت فيها مصلحة، نحرّك الأمور بهذا الاتجاه ونشرعن. نحن أمام متحركٍ تشريعيٍّ لا أمام ثابتٍ تشريعي.

لم نتحدث عن المتظاهرين. إذا أخبرتكم كيف أقضي وقتي يوميًا مع اللجنة الخماسية ومع التحالف الوطني، مع مشاكل المواطنين، وفي أيّ ساعةٍ أنام، لن يكفي الوقت، أنا اختصرت كثيرًا، وقسمت الأمور إلى عدة أقسام، تعبيرٌ عن احتياجات؛ قضايا تنفيذية؛ قضايا تشريعية؛ حقوقٌ عامة؛ متقاعدون، وسوى ذلك، وبعضها اختراقات. وإذا كان هناك مسألةٌ لم أشملها سأكون ممتنًا لو نبهتموني إليها.

◄ لا يوجد تطابق في الآراء

يقول الأستاذ محمد الشرع أنّ وجهات النظر غير متطابقةٍ بين شخصياتٍ أربع. أنا لا أجد في ذلك نقطة ضعف، بل أقول، بصراحة، لو تطابقوا تطابقًا تامًا لشكّل ذلك نقطة ضعف. لا تكمن مشكلتنا في تحقيق التطابق أو تحقيق التقارب. قد تكون هناك خلافاتٌ بيني وبين الأستاذ أحمد الجلبي أو بيني وبين سواه، ولدينا انتماءاتٌ داخل التحالف قطعًا ليست متطابقة، لكن هناك ثوابتٌ عامةٌ تجمعنا. أيّ برلمانٍ يشترط آراءًا متطابقةً للجميع لكي يعطي القرار؟ أيّ برلمانٍ في العالم تختلف فيه الآراء ولكنّ القرار يكون مشتركًا بنسبة خمسين أو سبعين في المئة؟ لا يوجد قرارٌ يصدر يطابق آراء الجميع، ولا أعتقد أنّ هذه نقطة ضعف.

لا أخفي أيضًا أننا نعاني داخل التحالف من خلافاتٍ لا ينبغي أن تكون موجودة، وهذا الأمر ليس مقتصرًا على التحالف الوطني، بل موجودٌ كذلك عند الإخوة في التحالف الكردستاني وفي العراقية.

علاقاتنا خاضعة للثابت الوطني والمتغير الإقليمي

علاقتنا مع الدول إنها خاضعةٌ لاستراتيجية الثابت الوطني والمتغير الإقليمي. نحن محاطون بستّ دولٍ مختلفةٍ قوميًا ومختلفةٍ من حيث نظامها السياسي. نظام إيران هو القومية الفارسية العامة؛ تركيا كانت دولةً علمانيةً والآن تتجه نحو الإسلام؛ السعودية نظامها ملكي؛ الكويت نظامها أميري؛ الأردن وسوريا وضعٌ آخر. إذًا، لديّ ثابتٌ وطنيٌّ ومتحركٌ إقليميٌّ مع كل دولةٍ من هذه الدول، فلا يمكن أن أقوم بعملية "نسخ/لصق" مع هؤلاء. العلاقات تقوم على الأمور التالية: حسن الجوار والمصالح المتبادلة ودرء الأخطار المشتركة. فلننظر إلى الموقف العراقي من سوريا، هو موقفٌ رصينٌ وغير قابلٍ للطعن؛ نحن مع الشعوب. تحرك المجتمع التونسي ضد زين العابدين بن علي، فألقيتُ خطابًا وستةٌ من إخواني ألقوا خطاباتٍ معي. ثار المجتمع الليبي ضد معمر القذافي فكنّا معه. وثار المجتمع المصري ضد حسني مبارك فكنّا معه. وكذلك المجتمع السوري نحن معه، ولكنه انقسم قسمين، منهم من يريد النظام ومنهم من يرفضه، أنا مع هذا القسم الأخير ولكنّ الحكومة لا تستجيب له، كيف تستجيب؟ قسمٌ من الأمور يجب أن يتغير؛ ليست الإصلاحات فقط هي التي تغيّر. الأمر نفسه حصل في البحرين، فمنهم من دعا الى إسقاط الملَكية ومنهم من رأى أنّه ليس من خيارٍ أفض من الملَكية الدستورية. وقفنا عند حدودنا، نحن مع شعب البحرين. استراتيجية العراق الثابتة أنها مع الشعوب. نحن مع الشعوب، لسنا مع الحكومات على حساب الشعوب، أمّا إذا كان الشعب مختلفًا بعضه مع بضعٍ الآخر فلا أتحدث بالنيابة عنه مثلما نريد ألّا يتدخل غيرنا في شؤوننا فإننا لا نتدخل في شؤون غيرنا. نحن لا نعاني من أزمةٍ نظرية، بل نعاني من أزمة إعلام، وأزمة عقدٍ إقليمية.

المتصدي في الحكومة هو نفسه في المعارضة

هل لدى التحالف محدداتٌ معينة؟ نعم ولكننا نعاني من تطبيقها، وفي

بعض الأحيان من عدم التزام بعضهم فيها. أمّا فيما يتعلق بمسألة أنّ المتصدي في الحكومة هو نفسه في المعارضة فقد قلتُ أنه لا يوجد هكذا تلازم، أي أن يكون قائدًا في المعارضة وقائدًا في الحكومة.

عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى؛ صحيح، مشروع المؤتمر الوطني الذي دعا إليه السيد الطالباني - اللهم أعطه الصحة والعافية - وكما سبق أن ذكرت لكم أنّ آخر مكالمةٍ هاتفيةٍ بيني وبينه كانت حول هذا الموضوع، ولكن بعدها ببضعة أيامٍ مُنِي بهذه الحالة، أسأل الله تعالى أن يعطيه الصحة. كان يهمه كثيرًا أن يجتمع الجميع، سواءً تحت تسمية مؤتمرٍ وطني، أو طاولةٍ مستديرة، أو ملتقى وطني؛ الأسماء ليست مهمة.

الأستاذ سلام الزوبعي؛ من لم يحترم شعبه لا يستطيع السير مع الناس. أرجو أن تَقبل مني هذه الإضافة لما تفضّلت بطرحه. الذي قتل الإمام علي واحد، والذي قتل المهاتما غاندي واحد، الأمة الهندية تتغنى حتى اليوم بالمهاتما غاندي، ولكن من الذي قتله؟ هذا ليس مقياسًا. أخرج إلى الشارع وقد تسمع آلاف الناس تنادي باسمك، ولكن يكفي وجود منافقٍ واحد.

رحم الله المتنبي حينما مدح أحدهم فقال:

الجيش جيشك غير أنك جيشه في قلبه ويمينه وشماله

لا نستطيع أن نعمّم ونقول أنّ كل إنسانٍ محبوبٌ لا ينبغي أن يخاف حينما يخرج إلى الشارع. لا، تأتينا توصيات، وندري أنّ المندسّ والمنافق مترصد.

الربيع العربي واستهداف الآخرين؛ صحيحٌ ما تفضلتَ به، ولكن أنا أقول اختلط الحابل بالنابل، والربيع العربي فيه عناصر قوة، واشتبهت بعض الدول، فحرّكت الربيع العربي ولم تتمتع بنضجٍ كافٍ كعلم اجتماعٍ سياسي. في يدك التحريك ولكن ليس في يدك التحكم، فتحرك الشارع ولكن جاءت النتائج على غير ما أريدَ لها.

المشروع التركي السلبي؛ أوافقك الرأي أنّ مشروعًا لأحد الإخوان سلبي، وأتمنى أن يراجعوه. ولطالما عبّرنا عن ذلك إمّا بالحوار أو عبر سفيرهم، لأنهم يعزّون علينا. التجربة التركية تجربةٌ رائدةٌ وأرى فيها الكثير من العناصر المشتركة بيننا وبينهم.

ضرورة توحيد التحالف، وكذلك إسقاط حكومة المالكي، وإسقاط أيّ حكومةٍ جاءت بالانتخاب. برأيي أنّ المنطق الطبيعي أن يُترك للشعب أن يأتي هو بالحكومة، وأن يدلو هو بدلوه، وأن يعطي رأيه، ونحن نتقبل. أمّا أن يُفتح باب قطع الطريق أمام كلّ منتخب، فهذا بابٌ إذا فُتح لن يُغلق.